الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٣٢**

الخميس، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد بندي . . . . . (نيجيريا)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/٠٠ يوم الخميس، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شافا (زمبابوي).

الاجتماع الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل

البند ٦٦ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين، أود أن أتطرق إلى مسائل تنظيمية هامة تتعلق بسير الجلسات العامة. وسأبدأ بطول البيانات.

وعلى النحو المبين في رسالتي الرئيس، المؤرختين ٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأنه ينبغي لهم الاقتصار على ثلاث دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية وخمس دقائق عند التكلم باسم مجموعة.

وكما يَذكُر الأعضاء، فقد دعت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٣/٧٢ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كل متكلم إلى التقيد الصارم بالوقت المحدد له في الجمعية العامة، لا سيما خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى. ولمساعدة المتكلمين على إدارة وقتهم، رُكِّب نظام ضوئي على منصة المتكلمين. ويُرجى من المشاركين الذين أعدوا بيانات أطول قراءة نسخة موجزة منها وتقديم النصوص الكاملة لبياناتهم إلى الأمانة العامة لنشرها على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

وكذلك، عملا بالقرار ٣١٣/٧٢، يوصى بمراعاة مبدأ ”البروتوكول محل احترام من الجميع“، الذي يُشجع بمقتضاه المشاركون على الامتناع عن إدراج عبارات بروتوكولية نمطية في بياناتهم.

وأود أن أناشد المتكلمين، مع وضع الحد الزمني في الاعتبار، أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى توفير ترجمة شفوية إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية على نحو سليم. وأطلب من جميع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

المتكلمين التعاون بالتقيد بالحدود الزمنية للبيانات حتى يتسنى الاستماع إلى جميع المسجلين في قائمة المتكلمين دون تأخير.

السيدة كويل مورسيا (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالترحيب بتنظيم هذا الاجتماع التذكاري الهام الذي يدعونا، بعد ٣٠ عاما من بدء نفاذ اتفاقية حقوق الطفل، إلى تجديد توافق الآراء العالمي وإلى مضاعفة الجهود بما يتفق مع روح هذا الصك، الذي كان تغييرا بالغ الأهمية في تعزيز وحماية حقوق أطفالنا.

تؤكد بنما اليوم التزامها القاطع بمواصلة العمل من أجل الدفاع عن الحقوق الأساسية للأطفال. وقد أحدث التقدم المحرز على مدى العقود الثلاثة الماضية تغييرات مؤسسية هامة في بلدي وأدى إلى وضع سياسات عامة تهدف إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية وضمان مصالح الطفل الفضلى. وإننا ندرك كذلك، بوصفنا دولة نامية، التحديات الماثلة أمامنا. ومن ثم، فإننا نتخذ خطوات ملموسة لسد الفجوات التاريخية التي يعاني منها السكان المتضررون من الفقر المتعدد الأبعاد، لا سيما في المناطق الهشة.

إننا نعيش في سياق عالمي جديد. فقد شهدنا في هذه القاعة ذاتها إظهار الأطفال والشباب لقيادتهم واستمعنا إلى أصواتهم عالية وواضحة في المطالبة بحماية حقوقهم. ولذلك، فإننا ملزمون بتلبية مطالبهم. وعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في المجال التكنولوجي خلال العقود الأخيرة، لا يزال الأطفال والشباب عرضة للخطر وما زالت أبسط حقوقهم تُنتهك بسبب الآثار المطولة لعدم المساواة والفقر وسوء التغذية وانعدام الأمن، فضلا عن التهديدات الأخرى التي تواجه أمنهم.

ولهذا السبب، نرحب باعتماد تعهد اليونيسف العالمي الطوعي، الذي وقعه بلدي، والذي يسلط الضوء على التحديات الجديدة التي يواجهها الأطفال. وإذ تدرك حكومة بلدي المسؤوليات الملقاة على عاتق دولتنا ولعلمها بأن النمو الشامل السليم لأطفالنا هو استثمار يُترجم إلى تطوير العدالة الاجتماعية، فإن الحكومة، بقيادة الرئيس لورنتينو كورتيسو كوهين، تولي الأولوية لبرنامجها المعني بالطفولة المبكرة الذي يهدف إلى كفالة التغطية والرعاية اللازمتين لضمان النمو الشامل للأطفال من الولادة حتى عمر ثماني سنوات، مع التشديد على فترة الألف يوم الأولى من حياتهم بوصفها مرحلة أساسية في نموهم وتحقيق إمكاناتهم لأقصى حد.

إن الطفولة تأتي على رأس أولويتنا. وعلى ذلك، فقد أنشأنا تحالفات مهمة لبلوغ تلك الغاية. ويسر بنما أن تكون رائدة في تنفيذ إجراءات ملموسة لإنهاء إيداع الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين في مؤسسات الرعاية.

في الختام، أجدد التزام بنما الراسخ بجدول الأعمال العالمي المتعلق بالطفل وبالاحتفال بمرور ٣٠ عاما على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل. ونحن لن نتمكن من ضمان عالم من الفرص وخال من التمييز لجميع أطفالنا إلا بالعمل معا.

السيدة فييرا (كابو فيردي) (*تكلمت بالإنكليزية*): إذ نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى يوما سعيدا لجميع الأطفال في جميع أنحاء العالم. وفي الواقع، ينبغي لنا أن نحتفل باليوم العالمي للطفل يوميا من خلال أعمال وسلوكيات جماعية وفردية تجعل لما نسميه حقوق الطفل معنى لدى الأطفال – وذلك بتعزيز تلك الحقوق وحمايتها وجعلها جزءا من تخطيطنا المستقبلي بطريقة لا تسمح بتخلف أي طفل عن الركب. وعلاوة على ذلك، إذا كنا نعتقد أن بداخل كل شخص بالغ يكمن طفل كبر بمرور الزمن ويمكنه إنجاب طفل جديد، فإن مسؤوليتنا كبالغين عن تعزيز حقوق الطفل تزداد أهمية. وفي هذا الصدد، فإن اتفاقية حقوق الطفل صك تاريخي، إذ أنها توفر إطارا قانونيا عالميا وشاملا لتحسين تنفيذ السياسات والبرامج التي تعزز وتحمي حقوق الطفل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتلتزم حكومة كابو فيردي التزاما راسخا بتنفيذ أحكام الاتفاقية. وقد وضعت كابو فيردي، في سياق هذا المسعى، أطرا قانونية واستراتيجية لتعزيز وحماية حقوق الطفل ولرفاهه. وحقوق الطفل مكرسة في دستورنا وفي القانون الخاص بالأطفال والمراهقين. ولضمان النمو الاجتماعي للأطفال، يجب أن تعزز الأسرة والمؤسسات العامة والمجتمع بوجه عام هذه الحقوق بصورة مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة استراتيجيات وطنية جريئة تهدف إلى الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال صكوك مثل الاستراتيجية الوطنية لصحة المراهقين والخطة الوطنية لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين.

وقال أميلكار كابرال، الأب المؤسس لكابو فيردي، إن الأطفال هم أزهار الثورة. وكان يقصد بذلك أنهم لم يتلقوا عناية خاصة أو أنهم لم يستفيدوا من سياسات موجهة لتلبية احتياجاتهم واهتماماتهم وأنهم يحتاجون إلى مجتمعات يسودها السلم حيث يمكنهم أن يصبحوا عناصر للتغيير الإيجابي، وتعزيز مؤسسات أقوى وهم بحاجة إلى زيادة الاستثمار في مجتمعاتهم المحلية في مجالات حيوية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. ولدى الأطفال، كزهور للثورة، القدرة على تحسين مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم. وفي الواقع، يمكن أن يشكل الأطفال، حال الاعتراف بحقوقهم وحمايتها، النواة الأولى للأجيال المقبلة لقيادة بلدانهم نحو التنمية المستدامة.

في الختام، يشرفني أن أؤكد من جديد أن حكومة كابو فيردي يسرها تأييد التعهد العالمي بتوفير كل الحقوق لكل الأطفال.

السيدة بوبي (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشعر غانا بفخر كبير بانضمامها إلى العالم اليوم للاحتفال بهذا المعلم المتميز المتمثل في إبرام اتفاقية حقوق الطفل. وكما هو معلوم على نطاق واسع، فقد صنعت غانا التاريخ من خلال شقها الطريق قبل ٣٠ عامًا وتصديقها على الاتفاقية في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠. ولم تكن غانا غافلة عن الالتزام المصاحب لهذا الإجراء. وفي هذا الصدد، أظهرت الحكومات المتعاقبة التزاما صارما واتخذت خطوات حاسمة نحو تنفيذ الاتفاقية.

وبعد مرور ٣٠ عاما على اعتماد الاتفاقية، أسهم سن وتنفيذ العديد من الصكوك القانونية في غانا في الإعمال التدريجي لحقوق الطفل. ولم تدرج غانا الاتفاقية في دستورها فحسب، بل سنت قوانين أخرى ذات صلة لمواصلة إثبات الالتزام بتنفيذها بما في ذلك، من بين أمور أخرى، قانون الطفل وقانون الجرائم الجنائية (المُعدل) وقانون قضاء الأحداث وقانون الاتجار بالبشر وقانون العنف المنزلي وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة.

وليس من الصعب رؤية الصلة التي لا تنفصم بين تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة. وبينما تُبرز اتفاقية حقوق الطفل المعايير الدولية لضمان إعمال حقوق كل الطفل، فإن أهداف التنمية المستدامة تنطوي على رؤية معاصرة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المستدام من أجل مستقبل مزدهر وآمن للجميع مع التركيز على عدم التخلي عن أحد. وأصبحت الاتفاقية أكثر إلحاحًا اليوم مع سعي العالم إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى الإدماج. وفي مواجهة هذه الالتزامات، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل استمرار إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم وتهميشهم في أي مكان في العالم. وهذا ليس وقت تقديم المزيد من الوعود، بل إنه الوقت مناسب لاغتنام الفرصة للشروع في اتخاذ إجراءات جريئة لدعم كل طفل، ذكرا كان أم أنثى، لتحقيق كامل إمكاناته.

ونفذت غانا على مر السنين العديد من المبادرات والبرامج القائمة على المبادئ الأساسية الأربعة للاتفاقية والتي يستند آخرها إلى مبدأ احترام آراء الطفل. وكنشاط أساسي في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، أطلق رئيس برلمان غانا أمس أعمال ”البرلمان الوطني

للأطفال“ لتوفير منبر للأطفال للتعبير عن آرائهم بشأن القضايا المتعلقة بنموهم. ويتماشى برلمان الأطفال بشكل مباشر مع الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة حقوق الطفل استجابة للتقارير الدورية من الثالث إلى الخامس لغانا، وكذلك إطار السياسات الخاصة بالطفل لعام ٢٠١٧ للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد التزام حكومة غانا بدعم وحماية الحقوق والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. وتعهدت حكومة بلدي أيضا باتخاذ خطوات ملموسة وقابلة للتنفيذ ومحددة زمنيا صوب تنفيذها الكامل بالتعاون الوثيق مع الآباء والأوصياء القانونيين. وفي سياق القيام بذلك، تواصل غانا إيلاء أكبر الاهتمام لاحتياجات الأطفال في المجتمعات المحلية المحرومة وفي غيرها من حالات الضعف، خاصةً تلك المتضررة من الفقر المدقع والإعاقة والكوارث الطبيعية والصراعات. ويكمن نجاحنا في نهاية المطاف في قدرتنا على تأمين حياة أفضل لأطفالنا اليوم وللأجيال القادمة.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/74/PV.32).

في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على المبادرة إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام أمس واليوم بهدف تجسيد وتحديد الالتزامات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل على الصعيدين الوطني والدولي. ونرحب أيضا بكل الجهود التي يبذلها الأمين العام بهذا الشأن الهام.

ولطالما كانت حقوق الطفل على رأس أولويات جدول أعمال حقوق الإنسان في بلدي. ولعل الجمعية تعلم أن التزامنا بجدول الأعمال هذا قد أكدته جهودنا الرامية إلى مناصرة اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. ووافقت الجمعية العامة على البروتوكول في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ودخل حيز التنفيذ في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤، وحتى الآن صدقت عليه ٤٦ دولة. وبصراحة، فإن هذا ليس عددًا كبيرا. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول التي لم تصدق بعد على هذا البروتوكول الاختياري على أن تفعل ذلك لأنه يسمح لفرادى الأطفال بتقديم شكاوى فيما يتعلق بانتهاكات محددة لحقوقهم بموجب الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين الأول والثاني.

وبوصفه مرشحًا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، فقد تعهد بلدنا بدعم حقوق الطفل، وفقًا لمبدأ مصالح الطفل الفضلى والوفاء بخطة عملنا الوطنية من أجل الأطفال. والآن، وقد أصبحنا عضوًا في مجلس حقوق الإنسان وبصفتنا نائب رئيس معتمد لتلك الهيئة لعام ٢٠٢٠، فإننا نبذل قصارى جهدنا لمواصلة الترويج لجدول الأعمال هذا يوميًا في جنيف وفي نيويورك على السواء.

لقد اعتمدت اللجنة الثالثة قبل يومين مشروع قرار بشأن حقوق الطفل (A/C.3/74/L.21/Rev.1). وبصفة سلوفاكيا عضوًا في الاتحاد الأوروبي، فإنها فخورة بكونها عضوا في المجموعة الأقاليمية للمقدمين الرئيسيين لمشروع القرار هذا. وأود أيضا أن أؤكد أن مشروع القرار اعتُمد بتوافق الآراء وقدمته ١٠٧ دول من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مما يؤكد بوضوح الأهمية التي توليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لجدول الأعمال هذا.

إن حماية الأطفال أمر طبيعي بالنسبة للبشرية. وبالتالي، من الطبيعي أن يظهر الموضوع في الركائز الثلاث جميعا لعمل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بجدول أعمال الأطفال والنزاعات المسلحة الذي تبوأ مكانه الطبيعي في برنامج عمل مجلس الأمن. وشاركت سلوفاكيا في تقديم جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحماية الأطفال وأيدت العديد من المبادرات الرامية لمعالجة هذه المسألة، على غرار مبادئ باريس

والتزامات باريس ومبادئ فانكوفر ومبادرات، مثل حملة ”أطفال لا جنود“ و ”إعلان المدارس الآمنة“.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، ينبغي أن نفكر في نجاحاتنا وعملنا حتى الآن. إن ثلاثين عاما فترة زمنية طويلة نسبيا، ولكن يبقي السؤال مطروحا عن مدى فعالية استثمارنا في مستقبلنا من خلال حماية حقوق الطفل وتعزيزها. لقد تم القيام بالكثير، بالفعل، غير أنه يمكننا أن نفعل أفضل من ذلك بكل تأكيد. فمن المؤكد أن العائد من هذا الاستثمار سيبرر كلفته.

وفي الختام، أود، بصفتي أبا لبنتين، أن أعرب عن أملي في أن نكون قد حققنا تقدما أكبر مما حققناه اليوم، بحلول الوقت الذي ستحتفلان فيه – هما وغيرهما من أطفال اليوم – بالذكرى السنوية الأربعين أو الخمسين للاتفاقية.

السيد روخيليس (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): إن بياني اليوم ليس موجها إلى الوزراء أو السفراء أو الوفود الموجودة في هذه القاعة اليوم، بل إلى الأطفال الذين نعمل من أجل رفاههم وحمايتهم كل يوم. لقد اعتدنا، في هذا السياق، على أن نلقي الضوء على أن اتفاقية حقوق الطفل هي الصك الدولي الذي يتضمن أكبر عدد من التصديقات – ولكن ماذا يعني ذلك بالنسبة للأطفال أنفسهم؟ إنه يعني عمليا أن جميع الدول التي اجتمعت في الجمعية العامة تمكنت، على الرغم من خلافاتها، من الاتفاق على المبدأ العالمي المتمثل في أن للأطفال حقوقا واحتياجات محددة، وأن إجراءاتنا يجب أن تسترشد بمصالح الطفل الفضلى.

وهذا العام كانت هناك مناسبات متعددة للاحتفال بالذكرى السنوية لهذه الاتفاقية التاريخية على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية. غير أن أفضل طريقة يمكننا أن نحتفل بها بهذه الذكرى السنوية هي تقديم إجراءات ملموسة لأطفال العالم تتخذها الدول لضمان حقوقهم، ولا سيما لتعزيز حقهم في المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات العامة. وتقدر كولومبيا تقديرا كبيرا، في هذا الصدد، إدراج هدف محدد للتنمية المستدامة يتمثل في إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أطلق رئيس كولومبيا، السيد إيفان دوكي ماركيس، في ١٤ آب/أغسطس، تحالفا وطنيا يستهدف العنف ضد الأطفال والمراهقين، الأمر الذي يسلط الضوء على كيف يمكن صياغة السياسة العامة بطريقة تشاركية وكيف تقودنا تعبئة مجتمع بأكمله في مثل هذا التحول الثقافي إلى إيجاد توافق في الآراء بشأن عدم التسامح مطلقا مع العنف. وبالمثل، انضمت كولومبيا في أيلول/سبتمبر إلى الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال.

واستضافت كولومبيا، خلال هذه السنة التاريخية للاتفاقية، مؤتمر البلدان الأمريكية المعني بالطفل الذي نظمته منظمة الدول الأمريكية. وكان ذلك الحدث فرصة لتعزيز الحوار وتبادل الخبرات من جميع أنحاء القارة بشأن التعزيز والحماية الشاملتين لحقوق الإنسان. كما إنه كان منتدى للحوار مع الأطفال الذين شاطروا دول المنطقة تقديرهم وتوصياتهم. وعلى الصعيد الوطني، تشير أسس خطتنا الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ إلى أن التحديات المتصلة بمشاركة الأطفال ترتبط بالظروف المحددة التي يعيشون فيها. ويتضح ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بالأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية أو ينتمون إلى مجموعات إثنية أو الذين يعانون من إعاقة.

إن من أولوياتنا أن نستبق ارتكاب أعمال العنف والانتهاكات ضد الأطفال والمراهقين ونتصدى لها بتعزيز قدرات الأسرة وتعزيز مسؤوليتها المشتركة في تنشئة أفرادها. وتكتسي استراتيجيات القضاء على الفقر وبناء القدرات للدخول إلى سوق العمل ووضع برامج حماية شاملة، في هذا السياق، أهمية بالغة.

وفي الختام، أود أن أؤكد لجميع الأطفال الذين يستمعون إلينا أننا ننصت إليهم كذلك. فنحن دائما رهن إشارتهم ويمكنهم أن يعولوا علينا وعلى دعمنا الكامل. إنهم مستقبلنا وأملنا، إذ أنهم يمثلون أثمن كنز يمكن أن نحصل عليه على الإطلاق.

السيد أحمد (مصر): أود في البداية الإعراب عن سعادتي بالمشاركة في جلسة الجمعية العامة اليوم، المخصصة للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، وهي الاتفاقية التاريخية التي رسخت مفهوم تمتع الطفل بحقوق مستقلة، كما ألهمت العديد من الحكومات لتبني قوانين وسياسات تعزز من حقوق الطفل.

في ضوء التزام مصر بتنفيذ مواد اتفاقية حقوق الطفل تضمنت المادة ٨٠ من الدستور المصري، جميع الحقوق الخاصة بحماية الطفل ورفاهيته، كما كفل الدستور في المادة ٢١٤ الاستقلالية اللازمة للمجلس القومي للطفولة والأمومة للاضطلاع بدوره. وفيما يتصل بذلك، أود أن أستعرض بعض أوجه الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية.

فقد تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ للحد من العنف ضد الأطفال، كما تم تخصيص خط تلفوني يعمل على مدار اليوم لتلقي الشكاوى والبلاغات بشأن حالات التعرض لأي من أشكال العنف أو الإساءة ضد الطفل، حيث يقدم هذا الخط الخدمات القانونية اللازمة، للتعامل مع تلك الحالات، وخدمات الاستشارة وإعادة التأهيل وذلك بالتعاون بين الجهات الحكومية المعنية بحماية الأطفال ومنظمات المجتمع المدني.

كما قامت وزارة التربية والتعليم العام الماضي، بإطلاق حملة مجتمعية بالتعاون مع اليونيسف، تحت عنوان ”أنا ضد التنمر“ وما يسمى تسلط الأقران، شملت حملات تلفزيونية ولافتات دعائية بالشوارع والميادين للتوعية بمكافحة ظاهرة التنمر في المدارس المصرية. وفي ذات الإطار، قامت وزارة الصحة بإطلاق حملة مماثلة على مواقع التواصل الاجتماعي لحماية الأطفال من التنمر على الإنترنت.

كما تم إنشاء لجنة وطنية للقضاء على ختان الإناث في أيار/مايو ٢٠١٩، وإطلاق حملة وطنية بعنوان ”الحماية من ختان الإناث“ في جميع محافظات الجمهورية، استهدفت أكثر من ٤ ملايين مواطن وتبعها القيام بعدة حملات محلية من خلال الإذاعة ومواقع التواصل الاجتماعي وحملات طرق الأبواب.

وتمت صياغة إرشادات عن الإجراءات الأساسية التي يتعين اتخاذها عند التعامل مع الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وكذلك الأطفال اللاجئين، بالتعاون بين الوزارات المعنية، علما بأن مصر تهتم بتعليم أطفال اللاجئين الموجودين على الأراضي المصرية وتمنحهم نفس الحقوق التي تمنحها لمواطنيها، سواء في التعليم المجاني أو الخاص، بالإضافة إلى الخدمات الصحية.

ختاما، تؤكد مصر على التزامها بتنفيذ ما ورد في اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك كل الوثائق الدولية المصدقة عليها والمتعلقة بحقوق الطفل نصا وروحا، كما تؤمن بأن الأسرة هي البيئة الحامية والحاضنة للأطفال وأن نمو الطفل في بيئة عائلية بين أمه وأبيه ينتج طفلا صحيحا من الناحية البدنية والنفسية.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): قبل ثلاثين عاما، ابتهجت كوستاريكا باعتماد اتفاقية حقوق الطفل وشرعت فورا في عملية سريعة للتصديق عليها، استغرقت أقل من سنة وتلتها مناقشة واعتماد قانون الأطفال والشباب في عام ١٩٩٨. وكما يليق ببلدنا، وحتى قبل اعتماد المدونة، بدأ تنفيذ أحكام الاتفاقية، لا سيما الأحكام المتصلة بمصالح الطفل الفضلى. وقد كانت المؤسسات ذات الصلة جديدة على مجتمعنا التقليدي واعتمادها من جانبه كان أمرا حساسا، ولكنها جعلت من ذلك المبدأ مبدأ توجيهيا لعمل الدولة منذ تلك اللحظة.

وقد جددت كوستاريكا على الدوام التزامها بحماية وتعزيز حقوق الأطفال والمراهقين وتعزيزها وإعمالها إعمالا كاملا، بما في ذلك الحق في الحماية الخاصة، وفي المشاركة في المسائل التي تهمهم، واحترام وإدماج التنوع، والبيئة البدنية والعقلية الصحية، بهدف تمكينهم من النمو الشخصي الكامل. وبناء على ذلك، تشرفت كوستاريكا بالانضمام إلى الالتزام العالمي المعنون ”لكل طفل، كل حق“ الذي تروج له اليونيسف، وبالتالي تجديد التزاماتنا بالتنفيذ الكامل للاتفاقية عن طريق ضمان ممارسة حقوق الطفل في القرن الحادي والعشرين.

إن الأطفال والمراهقين سيتولون زمام الأمور في العالم في العقود المقبلة، وربما يكبر بعض الذين انضموا إلينا بالأمس ليصبحوا الأمين العام المقبل للأمم المتحدة أو رئيس إحدى دولنا. ولهذا السبب، يذكرنا هذا الاحتفال أيضا بالتحديات الكبيرة التي تنتظرنا، حتى يتسنى لهم، كأطفال وبالغين في المستقبل، أن يتمتعوا بنفس ما تمتعنا به من سعادة وارتياح وبراءة. والمحاور الأساسية لسياسة كوستاريكا ذات الصلة هي حصول الأطفال على تعليم عالي الجودة، بما في ذلك التدريب في مجال العلوم والتكنولوجيات الجديدة على قدم المساواة مع الآخرين، والحصول على الرعاية الصحية الشاملة والعامة، والحق في حياة خالية من العنف، والحق في رعاية الوالدين، وحب أسرهم كيفما كان نوعها.

ومع ذلك، لا يوجد تحد أكبر للأطفال والمراهقين من أزمة المناخ الحالية، وهي كما قالت المديرة التنفيذية لليونيسف، أكبر تهديد متزايد لأطفال العالم وأطفالهم. إنهم هم الذين يحاسبوننا بشدة على ما فعلناه وما سنفعله في السنوات المقبلة. فلنستجب لدعوتهم العاجلة لإنقاذ الكوكب ولنقم بالمستحيل لكي يعيشوا في بيئة صحية ومتوازنة إيكولوجيا مثل البيئة التي ورثناها عن أجدادنا.

وأختتم بياني بالإشادة بقوة الأطفال وقدرتهم على الإعجاز، تلك الخصلة الفريدة التي يمكن أن تحول الحياة إلى لعبة كل يوم. فلنحتفل بحياة جميع الأطفال ولنضاعف جهودنا لضمان سعادتهم الكاملة، اليوم وغدا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل ثلاثين عاما، التزمت الدول الأعضاء التزاما عالميا بدعم حقوق الطفل بالاتفاق على مجموعة دنيا من القواعد والالتزامات لحمايتهم من العنف والإيذاء وتهيئة بيئة مواتية لتنميتهم المتناغمة.

بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، عرضت أرمينيا على لجنة حقوق الطفل تعهداتها، بما في ذلك عدد من الإجراءات القابلة للقياس، لمعالجة أكثر المسائل إلحاحا فيما يتعلق بالإعمال الشامل لحقوق جميع الأطفال. وانضمت أرمينيا أيضا إلى التعهد العالمي الطوعي ”لكل طفل، كل حق“، الذي أطلقته مجموعة أصدقاء الأطفال وأهداف التنمية المستدامة. ويهدف البرنامج الاستراتيجي لجمهورية أرمينيا بشأن حماية حقوق الطفل إلى تلبية احتياجاتهم عن طريق تحسين نظام الحماية، وضمان التعليم الشامل والمتاح لجميع الأطفال ذوي الإعاقة، ومنع العنف ضد الأطفال. ومن التطورات الهامة في مجال الحماية الاجتماعية للأطفال قرار الحكومة بتوفير تغطية صحية شاملة مجانية لكل شخص دون سن الثامنة عشرة وتخصيص موارد مالية لهذا الغرض.

وباعتبارنا مقدما تقليديا لقرار الجمعية العامة بشأن حقوق الطفل، يسرنا أن مسألة الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين موضوع يركز عليه قرار هذا العام. ومن الأولويات الرئيسية لحكومة أرمينيا في مجال حقوق الطفل إلغاء إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية والبدء بإصلاحات شاملة لتحقيق هذه الغاية. ومنطق هذا الإصلاح والفلسفة الكامنة وراءه هما الاقتناع الراسخ بأن لكل طفل الحق في العيش مع أسرته. وقد شرعت الحكومة في تنفيذ برامج واستراتيجيات للحيلولة دون أن ينتهي الأمر بالأطفال في مرافق الرعاية السكنية عن طريق دعم الأسر وتيسير حصولها على الخدمات الاجتماعية. كما اتخذت أجهزة إنفاذ

القانون مؤخراً خطوات حاسمة للتصدي لانتهاكات التشريعات الأسرية في عملية تبني الأطفال. ونعمل عن كثب مع شركائنا الدوليين ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة الثغرات المتبقية في التشريعات والممارسات بشأن عدد من المسائل ذات الصلة، مثل جمع البيانات عن الأطفال خارج المدرسة وتوفير التعليم للمجرمين الأحداث في المؤسسات الإصلاحية.

وتولي أرمينيا أهمية قصوى لحماية الأطفال في حالات النزاع. فانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تعرض الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع للخطر على مستويات متعددة وتعوق تمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحياة وفي التعليم. وأرمينيا من الأطراف التي تدعو بشدة إلى التصديق العالمي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. ونعتقد أيضا أن الصكوك المتعددة الأطراف، مثل المبادئ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والتزامات باريس بحماية الأطفال من التجنيد أو الاستخدام غير المشروع من جانب القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، ومبادئ فانكوفر المتعلقة بحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وإعلان المدارس الآمنة، هي الإطار المؤدي إلى توسيع نطاق الجهود الرامية إلى حماية الأطفال والنهوض بحقوقهم.

إن الذكرى السنوية الثلاثين لحظة للتفكير بوعي في الإجراءات التي اتخذناها خلال تلك الفترة لحماية أولئك الذين كثيرا ما يكونوا أضعف شريحة من السكان ولتوسيع نطاق الإجراءات الرامية إلى ضمان مستقبل آمن وسلمي لجميع الأطفال.

السيد براون (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب لكسمبرغ بالاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. وهي فرصة لتقييم حالة الأطفال في العالم والتعلم من تجارب بعضنا البعض.

واليوم، يتعرض الكثير من الأطفال للتشرد، لا سيما بسبب استمرار النزاعات والفقر المدقع وتغير المناخ. وهناك نحو ٢٦٥ مليون طفل خارج أسوار المدارس، و ٢٥٠ مليون يعانون يوميا من آثار الحرب والنزاعات الطويلة الأمد، ويعيش طفل من بين كل خمسة أطفال في منطقة من مناطق النزاع.

وتتخذ حقوق الطفل الآن بعدا جديدا، إذ من الواضح أنه بدون إعمالها الكامل، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة كاملة وفعالة سيكون مستحيلا أيضا. وبصفتي رئيسا مشاركاً لفريق أصدقاء الأطفال وأهداف التنمية المستدامة، يمكنني أن أؤكد التزام بلدي والتزامي الشخصي المطلق بالمضي قدماً في ذلك العمل إلى أقصى حد ممكن على سبيل الأولوية.

وفي عام ٢٠٠٢، أنشأ بلدي لجنة للمظالم معنية بحقوق الطفل، وهي لجنة مستقلة ومحايدة لدعم تنفيذ وتعزيز اتفاقية حقوق الطفل، التي صدقت عليها لكسمبرغ في عام ١٩٩٣. وتمكنت هذه اللجنة، منذ إنشائها، من دعم العملية التشريعية بإبداء رأيها واقتراح تعديلات على مشاريع القوانين أو بتقديم توصيات بشأن المجالات التي تتطلب اهتمام الحكومة من أجل تحسين وضع الأطفال في بلدي.

وكذلك أود أن أعيد تأكيد القرار الذي اتخذته حكومة لكسمبرغ بإجراء إصلاح شامل لتشريعاتنا الوطنية بشأن حماية الشباب بحلول عام ٢٠٢٢. ويهدف ذلك الإصلاح التشريعي إلى الفصل التام بين التدابير الوقائية وتدابير القانون الجنائي وتوفير ضمانات إجرائية محددة للقُصَّر وتحديد حد أدنى لسن الحرمان من الحرية. كما سيتم تكييف الهياكل الأساسية لتعزيز إنشاء نظام قضاء للأحداث، يقوم على حقوق الطفل. وذلك أحد التدابير العديدة التي أردنا ذكرها اليوم على سبيل المثال وهناك تدابير أخرى كثيرة، كما يعلم الأعضاء.

أخيرا، سيواصل بلدي، لكسمبرغ، التزامه بحقوق الأطفال على الصعيد الدولي، وخاصة عن طريق دعم عمل وكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وفي عام ٢٠١٩، تبرعت لكسمبرغ بمساهمات مواضيعية بلغ إجماليها ٦,٢ ملايين يورو لليونيسف، المنظمة التي يؤدي عملها دورا أساسيا في ترجمة الحقوق المكرسة في الاتفاقية إلى واقع.

السيد لام باديبا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): يسرني أن أشارك في هذا الاجتماع التذكاري للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. إن هذه المناسبة فرصة مؤاتية للتفكير في التقدم المحرز في تنفيذ أحكام الاتفاقية ولتنشيط تنفيذها اليوم.

تشجع غواتيمالا تحقيق النماء الكامل للأطفال والمراهقين. وفي هذا الصدد، نشارك الدول الأخرى في الترويج للمصالح الفضلى للأطفال على الصعيدين الوطني والعالمي. وقد وُضعت اتفاقية حقوق الطفل بإسهامات ممثلي مجتمعات متنوعة على مدى أكثر من عقد من الزمان ونحن نحتفل اليوم بذكرى اعتمادها. وبموجب الاتفاقية، اعترفت الدول بأن الأطفال أشخاص لهم الحق في النمو البدني والعقلي والاجتماعي الكامل، فضلا عن الحق في التعبير عن آرائهم بحرية.

إن غواتيمالا، شأنها شأن البلدان الأخرى في المنطقة وبسبب موقعنا الجغرافي والقيود الاقتصادية والمؤسسية التي نواجهها، معرضة بشدة للاتجار بالأشخاص لأغراض ملتوية. وفي هذا الصدد، أنشأت غواتيمالا مؤخرا آلية تعاون لتوفير تحذيرات أدق من أجل مكافحة الاتجار بالبشر عبر وسائط التواصل الاجتماعي، ولا سيما فيسبوك. وسيمكننا ذلك من مساعدة ضحايا الاتجار مساعدة فورية من أجل إنقاذهم وتزويدهم بكل المساعدة اللازمة لكفالة رفاههم. ونحن أول بلد في المنطقة يقيم تحالفا كهذا مع ذلك المنبر.

كما يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على التزام غواتيمالا بضمان وحماية حقوق الأطفال في جميع الظروف. ولذلك، أيدت غواتيمالا ”إعلان المدارس الآمنة“ في أيار/مايو. ونعتقد أن من الضروري مضاعفة جهودنا للتصدي لهذه الآفة. ومن ثم، فإن من الأهمية بمكان تعزيز مفهوم السلام الدائم مع احترام حياة الفئات الأضعف والأصغر سنا وحقوقهم الإنسانية.

ترتبط اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة ارتباطا جوهريا. فالاتفاقية تبرز أهمية المعايير الدولية في ضمان إعمال حقوق كل طفل وكذلك لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتوخى أهداف التنمية المستدامة تحقيق تقدم مستدام في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهو هدف يمكن بلوغه عندما تتضافر جهود الجميع، بمن فيهم الأطفال، من أجل بناء مستقبل سلمي ومزدهر وآمن.

وأشدد على الصلة بين الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ وحقوق الطفل. وإذا لم نتخذ الإجراءات لمكافحة تغير المناخ اليوم، فلن يكون هناك أي مستقبل للأطفال، وبالتالي لن تكون هناك أي حقوق يتعين علينا أن نكفلها.

أختتم بياني ببعض الأبيات التي كتبتها الدبلوماسية الشاعرة غابرييلا مسترال التي توفيت قبل أكثر من ٦٠ عاما هنا في نيويورك،

”الكثير من الأشياء التي نحتاجها يمكن أن تنتظر.
والأطفال لا يمكنهم الانتظار. فاليوم هو الوقت الذي تتشكل فيه عظامهم ... وتتطور فيه حواسهم. ولا يمكننا أن نجيبهم ”بغد“ إن اسمهم هو ”اليوم““.

السيدة فاسكيس مونيوس (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): اعتمدنا قبل ٣٠ عاما، هنا في الجمعية العامة، اتفاقية حقوق الطفل، أكثر معاهدات حقوق الإنسان نيلا للتصديق في التاريخ. وأقررنا باتخاذنا تلك الخطوة بأن للأطفال

والمراهقين هويتهم الخاصة وبأنهم أصحاب حقوق. وعلى ذلك الأساس، اعتمدت الدول مجموعة من التدابير التشريعية والسياسات العامة الرامية إلى ضمان حماية الحقوق الإنسانية للأطفال والمراهقين.

بيد أننا، بدلا من الاحتفال، نجتمع هنا اليوم للاعتراف بالتحديات العديدة التي لا نزال نواجهها في الامتثال للاتفاقية. فما دام هناك أطفال في العالم يعملون أو يعيشون في فقر أو تساء معاملتهم وفتيات يتعرضن للاستغلال الجنسي أو يُجبرن على الزواج أو على ترك المدرسة أو لا يحصلن على الخدمات الصحية، فإننا لم نفِ بالتزاماتنا. إن للتحولات التي شهدها عالمنا خلال السنوات الثلاثين الماضية والتحديات التي رافقتها – التغيرات الديموغرافية واستخدام التكنولوجيات الجديدة وتغير المناخ والتنقل البشري والأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة – آثارا متباينة على الأطفال والمراهقين الذين يتعرضون في سن مبكرة لحالات شديدة وخطيرة، ما يجعل الاتفاقية حبرا على ورق.

وقد اتخذت المكسيك مبادرات هامة للامتثال للاتفاقية منذ التصديق عليها في عام ١٩٩٠. وكمثال رئيسي على ذلك، أود أن أسلط الضوء على اعتماد القانون العام المتعلق بحقوق الأطفال والمراهقين وإنشاء نظام وطني لتوفير حماية شاملة للأطفال والمراهقين، وهو ما يمثل نموذجا مؤسسيا جديدا لوضع سياسات شاملة ومتكاملة بشأن حقوق الأطفال والمراهقين. وذلك أحد أهم التدابير التي نفذتها المكسيك في السنوات الأخيرة، امتثالا لأحكام الاتفاقية ووفقا للمعايير الدولية.

وفي هذا السياق، تشكل مسألة القضاء على العنف ضد الأطفال أولوية. وفي عام ٢٠١٦، كانت المكسيك أحد البلدان الأربعة الرائدة التي انضمت إلى ”الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال“. وأعددنا حتى الآن خطتي عمل تتضمنان تدابير ملموسة ومتعددة القطاعات. وتسلط الخطتان الضوء على هذه الآفة وتسهمان في التصدي لهذه المسألة بطريقة متكاملة.

ترى المكسيك أن العنف والتمييز وكراهية الأجانب أمور غير مقبولة في جميع الأحوال. وتصبح هذه الأفعال أقل احتمالا عندما تستهدف الأطفال والمراهقين الذين يواجهون بالفعل، بسبب وضعهم من حيث الهجرة أو الإعاقة أو الأصل العرقي أو الميل الجنسي، العديد من أشكال الإقصاء باستمرار وبشكل يومي. ونحن ندعو إلى إنهاء العنف ضد الأطفال المهاجرين. ونرفض فصلهم عن والديهم وتعرضهم للوصم وظروف المعيشة غير الصحية أو التي تتسم بالاكتظاظ، وسوء المعاملة التي يتعرضون لها في عهدة سلطات الهجرة. وندرك أنه يجب على المكسيك أن تتصدى للتحديات التي تواجهها فيما يتعلق برعاية الأطفال والمراهقين وملتمسي اللجوء المهاجرين. ونعمل على تنفيذ مبادرات مختلفة لمعالجة هذه المسألة.

ونرحب بالشكل الذي جرى به اجتماع الأمس والذي سمح بمشاركة الأطفال في هذا الحدث. ونشجع إشراك الأطفال في الأنشطة المقبلة حيث ستمكننا من الاستماع إلى أصواتهم بحق. وإذا أردنا أن نكفل عدم تخلف أي طفل عن الركب، يجب علينا أولا أن نستمع إلى دواعي قلقهم وأحلامهم ومخاوفهم وشواغلهم، التي يجب أن تكون بمثابة البوصلة التي توجه السياسات التي نضعها من أجلهم. وسيتطلب تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة التنفيذ الكامل للاتفاقية. فالمشاركة الموضوعية للأطفال والمراهقين في مجتمعاتنا تؤثر بشكل كبير على عنصر الديمقراطية وبناء السلام والتنمية المستدامة.

ولا يمكن لأطفال وشباب العالم أن ينتظروا ١١ سنة أخرى لممارسة حقوقهم. لقد حان الوقت لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل على أرض الواقع.

السيدة نياغورا (زمبابوي) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة رئيس الجمعية العامة على العمل الممتاز الذي يؤديه في قيادة أعمال الاحتفال بالذكرى

السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. إنها الاتفاقية الأكثر تصديقا، واستحقت ذلك بجدارة بسبب تركيزها على مستقبل دولنا والعالم وأطفالنا.

وقد أعطت زمبابوي الأولوية لحقوق الطفل، على النحو المنصوص عليه في الدستور، من خلال صياغة عدة تشريعات مثل قانون الطفل، وقانون التعليم، وقانون العنف المنزلي. واعترفت المنظمات غير الحكومية في البلد بأن لدى زمبابوي إطارا قانونيا ممتازا لحماية حقوق الأطفال ورعايتهم وحمايتهم. وواصلت زمبابوي إعطاء الأولوية للتعليم، كما يتضح من تصنيفها الثابت بين الدول التي تشهد أعلى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في أفريقيا. وينص قانون تعديل التعليم لعام ٢٠١٨ على الحق في التعليم الابتدائي والثانوي الأساسي الذي تموله الدولة لتعزيز الحق في التعليم لكل طفل، بما في ذلك إنشاء مرافق خاصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

واعتمدت زمبابوي استجابات متعددة القطاعات للقضاء على جميع أشكال العنف، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة العملية القانونية والصحية والنفسية الاجتماعية لضحايا العنف. وأصبح الكثير من الضحايا الصامتين يبلغون عن حالات الاعتداء إلى السلطات، بما في ذلك حالات الاعتداء الجنسي. وأصبح حاليا الزواج من الفتيات دون سن الثامنة عشرة في زمبابوي أمرا غير قانوني. ويُسمح الآن للفتيات الحوامل بالالتحاق بالمدارس مرة أخرى بعد الولادة حتى يتمكن من مواصلة تعليمهن.

وتعد ضريبة الإيدز حاليا في زمبابوي، وهي أداة محلية لتعبئة الموارد للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، جزء من أفضل الممارسات بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى. ومع ذلك، لا تزال تواجهنا تحديات مثل محدودية الموارد وضعف القدرة المؤسسية.

وفي الختام، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية تتمثل في الوفاء بوعد اتفاقية حقوق الطفل بتهيئة مستقبل أفضل للأطفال.

السيد الرويعي (البحرين): بداية، أود أن أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على عقد هذه الاجتماع الهام بمناسبة الذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة، السيد تيجاني محمد – بندي، وإلى المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة هنرييتا فور، على ما ورد في بياناتهما القيمة (انظر A/74/PV.31).

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشيد بالدور الهام الذي تقوم به اليونيسف في إغاثة الأطفال في أماكن النزاع حول العالم، وفي إعادة تأهيلهم وحمايتهم وصون حقوقهم باعتبارهم الجهة التي تدافع عن الفئة الأضعف، والتي لا يمكنها أن تدافع عن نفسها وهي الأطفال، وأن نعرب لهم عن كامل الدعم في جهودهم لخلق مستقبل أفضل لأبنائنا.

يعتبر هذا العام ذا أهمية خاصة لاتفاقية حقوق الطفل حيث نحتفل بمرور ثلاثين عاما منذ إقرارها في عام ١٩٨٩، حيث تعهد قادة العالم بتعزيز حقوق الأطفال وإيلائها الاهتمام الكافي باعتبارهم أهم مورد تمتلكه الدول من أجل مستقبل أفضل للبشرية. كما يتيح هذا العام فرصة للدول الأعضاء للنظر في ما تم تحقيقه والتحديات التي يجب تخطيها لخلق عالم أفضل لأجيال المستقبل.

ونحن هنا اليوم لنعيد التأكيد على التزامنا بإعمال حقوق الطفل الواردة في هذه الاتفاقية وحمايتها، ولنجدد العهد ببذل كل السبل لدمج احتياجات الأطفال في السياسات الوطنية وحماية عالمهم، في ظل الاضطرابات السياسية والبيئية التي نشهدها يوما بعد يوم.

إن مملكة البحرين دائما ما كانت سباقة في الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعزز الجهود في مجال حقوق الطفل وذلك في ظل النهج الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين،

النابع من الإيمان الراسخ بأهمية التنشئة الصحيحة والمتكاملة للأجيال الجديدة حيث انضمت المملكة إلى اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٢.

وأولت المملكة حماية حقوق الطفل وتعزيزها أهمية خاصة حيث تم إصدار قانون الطفل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٢ وكفل حق الطفل على أهم الأصعدة كتهيئة الظروف المناسبة لتنشئته وتوفير الرعاية الصحية الملائمة، والحق في الغذاء والتعليم والرعاية الاجتماعية السليمة.

وعلاوة على ذلك، تم إقرار الاستراتيجية الوطنية للطفولة كجهد مشترك بين اللجنة الوطنية للطفولة ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية واليونيسف والتي تختص بإقرار خطط العمل لتعزيز وتطوير البرامج الضامنة لحقوق الطفل واقتراح التشريعات والتوصيات إلى الجهات الرسمية ذات الصلة والتي تم تنفيذ ٧٩ في المائة من مبادراتها حتى اليوم. كما تم تأسيس المركز الوطني لحماية الطفل وخط نجدة ومساندة الطفل من أي إساءة أو إيذاء جسدي ونفسي أو إهمال، إضافة إلى تشكيل محكمة الأحداث المراعية لخصوصية الطفل.

تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحاق الأطفال بالمرحلة التعليمية الأساسية والثانوية بلغت ١٠٠ في المائة. كما يحظى الأطفال ذوو الإعاقة بالاهتمام الخاص طبقا لاحتياجاتهم، إضافة إلى الدعم المهم الذي تقدمه المؤسسة الخيرية الملكية لرعاية وحماية فئة الأيتام والأرامل، حيث بلغت أعداد المستفيدين من دعم المؤسسة إلى ما يفوق ١٠ ٠٠٠ يتيم وأرملة حتى نهاية عام ٢٠١٨ إيمانا منها بأن تعليم الأطفال هو لبنة الأساس في صنع مستقبلهم.

وتعتز مملكة البحرين بشراكاتها مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها، حيث تم تعزيز العمل في مجال حقوق الطفل بالتعاون مع منظمة اليونيسف عبر اتفاق إطار الشراكة الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢، والذي يعد الأول من نوعه على مستوى المنطقة بهدف دعم خطة عمل وأولويات الحكومة، إضافة إلى الاستعانة بالخبراء من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمملكة البحرين. لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للطفولة، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أن المملكة تحرص على المساهم بالكفاءات البحرينية في مجال حماية حقوق الطفل حيث تم انتخاب السيدة أمل الدوسري مجددا لمنصب نائبة رئيس لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة، مما يعكس الثقة الدولية التي تحظى بها الخبرات البحرينية في مجال حقوق الإنسان عموما وحقوق الطفل خاصة، وهي ثقة تعتز بها المملكة كل الاعتزاز.

وختاما، أود أن أؤكد على التزام مملكة البحرين بتعزيز وحماية حقوق الطفل في كافة المجالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تحرص على ضمان حقوق جميع الفئات وعلى عدم ترك أحد خلف عن الركب.

السيد أوغاريلي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إن بيرو بلد يلتزم التزاما راسخا بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ولذلك، نحن طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛ واشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛ وإجراء تقديم البلاغات. ونفهم أن الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية تمثل أوسع المعايير قبولا لتعزيز وحماية حقوق الأطفال والمراهقين. ولذلك، نحتفل، في الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الاتفاقية، بأنها تحظى بأكبر عدد من التصديقات مقارنة بأي صك دولي آخر يتعلق بحقوق الإنسان. وهذا يبين لنا مدى الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لحماية حقوق الطفل وتعزيزها.

إن بلدي يؤكد من جديد أيضا الدور الأساسي لاتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية باعتبارها أدوات للقضاء على العقبات التي تمنع الأطفال من الاستفادة دون تمييز من مختلف تدابير الحماية والمساعدة الخاصة؛ ولإتاحة سبل الوصول

إلى خدمات، مثل التعليم والرعاية الصحية؛ وتمكنيهم من تطوير شخصياتهم وقدراتهم ومواهبهم بشكل كامل؛ والنشوء في بيئة من السعادة والسلام والحب والتفاهم؛ وتلقي معلومات عن كيفية ممارسة حقوقهم وتحقيق تطلعاتهم.

وتمكننا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتكامل مع الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية والتي نؤكد أنها تمثل معلما رئيسيا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من إعادة التفكير في موضوع الأطفال من منظور دينامي بقدر أكبر وأكثر شمولا لمختلف القطاعات حتى تتمكن الدول من مواءمة قوانينها وسياساتها وممارساتها مع قواعد الاتفاقية وبروتوكولاتها، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبغية تحقيق الهدف النبيل الذي حددناه لأنفسنا بألا يتخلف أحد عن الركب وبمساعدة من تعثروا.

وتشكل اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أدوات أساسية في إعداد جميع الأطفال للعيش المستقل وإدماجهم الكامل في مجتمعاتنا وتعليمهم بروح المثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما روح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والتضامن. والأطفال والمراهقون يحق لهم الحصول على حقوق وحريات وحماية خاصة استنادا إلى مبادئ المساواة في الفرص وعدم التمييز والمصالح الفضلى للطفل، على النحو المعترف به في الاتفاقية.

وعلى الصعيد الوطني، أحرزت بيرو تقدما كبيرا في الاعتراف بحقوق الأطفال والمراهقين وحمايتها وتعزيزها. ويبرز التقرير الأخير عن حالة الأطفال في العالم لعام ٢٠١٩ نجاح بيرو في الحد من سوء تغذية الأطفال المزمن. ففي عام ٢٠٠٠، كان ٣٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن. ونجحنا الآن في خفض هذا الرقم إلى ١٢ في المائة وهدفنا هو القضاء التام على سوء التغذية. ويجسد نجاح بيرو في مكافحة سوء التغذية التزامها السياسي وجهودها على الصعيد الوطني من خلال التنسيق بين القطاعات والمنظمات الدولية والتخصيص الفعال للميزانية وتطبيق نظام فعال للرصد قائم على النتائج. وفي بيرو، يُحظر أيضاً العقاب البدني للأطفال. وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت وزارة التعليم نظاماً متخصصاً حتى يتمكن الجميع، بمن فيهم الأطفال أنفسهم، من الإبلاغ مجاناً وبشكل سري عن الحوادث التي تنطوي على أي شكل من أشكال العنف في المدرسة.

وتجسد استراتيجيتنا الوطنية لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه التزام الدولة بحماية الأطفال والمراهقين بشكل عملي، حيث تضمن مستقبلا لبلدنا يخلو من عمل الأطفال وتشتمل على نموذج للنمو المستدام يستند إلى نهج قائم على الحقوق وشامل اجتماعياً. وتولي بيرو اهتماما خاصا للحقوق المحددة للفتيات وتعمل بنشاط لضمان نماءهن على قدم المساواة مع الفتيان.

تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية حماية الحقوق واستعادة الحقوق التي انتُهكت. ولا يزال ذلك عملا جاريا يجب أن يستمر، لا سيما فيما يتعلق بالأطفال الأكثر ضعفا على الإطلاق، مثل أولئك الذين يعيشون في فقر أو ذوي الإعاقة أو المشردين أو اللاجئين. ويحث بلدي المجتمع الدولي على التصدي لمختلف التحديات التي يواجهها الأطفال والمراهقون في كل مرحلة من مراحل حياتهم. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي سنتمكن بها من تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتنا.

السيد غالييغوس تشيريبوغا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل.

إننا ملتزمون التزاما راسخا بتعزيز وحماية حقوق الطفل وضمان عدم تخلف أي طفل عن الركب. ونؤكد من جديد أن اتفاقية حقوق الطفل هي المعيار الذهبي لتعزيز حقوق الطفل

وحمايتها. وفي ذلك الصدد، شرفت إكوادور بأنها كانت أول بلد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يصدق على الاتفاقية. وإكوادور بلد من الشباب. ويمثل من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ٣٦ في المائة من السكان، وهو ما يعني أن لدينا قرابة ستة ملايين طفل. وفي ذلك الصدد، يعترف دستور بلدي بالأطفال كقطاع ذي أولوية من السكان وينص على مسؤولية الدولة عن حمايتهم وكفالة عدم تعرضهم لأي شكل من أشكال العنف أو الاستغلال الجنسي أو أي انتهاك آخر وعن القضاء على جميع أشكال العنف التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال. ونعمل على تحقيق المساواة للأطفال وما فتئنا نعمل على أرض الواقع من خلال مبادرات مختلفة، مثل برنامج ”ميسيون تيرنورا“، وهو برنامج يعزز المساواة في إطار المسؤولية المشتركة كجزء من خطتنا للاهتمام بالأطفال مدى الحياة ”تودا أونا فيدا“، والتي تبدأ مع الطفولة المبكرة.

ويجب ألا يُسمح أبدا بأن يصبح الأطفال ضحايا للعنف أو أن يُهددوا بالعنف وندين أي محاولة تشجع الأطفال على الضلوع في ارتكاب أعمال عنف. إن الأطفال هم حاضر شعوبنا ومستقبلها. ولذلك، يتحتم علينا ألا نألو جهدا في سبيل توفير فرص أفضل لهم وبيئات آمنة وسليمة ومستقرة لنموهم كأطفال ينعمون بالسعادة بدعم من الدولة. وتدين إكوادور بشدة جميع أشكال العنف ضد الأطفال بغض النظر عن سياقها أو ملابساتها، بما في ذلك المعاملة القاسية واللاإنسانية والعنف المسلح والتخويف. وندين بأشد العبارات أي شكل من أشكال الإساءة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات. ونحث على احترام القانون الدولي. ونرفض إيذاء الأطفال واستخدامهم كدروع بشرية وندعو بشكل عاجل إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف البدني والعقلي، بما في ذلك في منازلهم. وفي الوقت نفسه، نسلم بأن المصالح الفضلى للأطفال، الذين ينبغي أن ينشأوا في بيئة من السعادة والحب والتفاهم لضمان النمو الكامل والمتناغم لشخصيتهم، يجب أن تسود. وفي هذا الصدد، في الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل والذكرى السنوية التاسعة عشرة للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ندعو إلى التصديق العالمي على البروتوكول، ونشجّع الدول التي لم تصدق عليه بعد على أن تفعل ذلك دون تأخير.

وتؤكد إكوادور من جديد التزامها بتعزيز وضمان احترام هذه الحقوق وكفالة تمتع جميع الأطفال بها، دون تمييز. ونكرر التأكيد على أن الأطفال يجب أن يكبروا ويتعلموا في ضوء المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما السلام والكرامة والحرية والتسامح والحوار والمساواة والتضامن. ونؤكد من جديد التزامنا بعدم ترك أحد خلف الركب على طريق التنمية المستدامة وبتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونأمل أن يمكننا هذا اليوم المشهود من استخدام هذا المكان لتعبئة جهودنا للانخراط في حوار مثمر وناجح يعطي الأولوية لتعزيز حقوق الأطفال والمراهقين وحمايتها.

السيدة روسا سواسو (هندوراس) (*تكلمت بالإسبانية*): يسر وفد بلدي أن يحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، وهي الصك القانوني الدولي لحقوق الإنسان الذي حظي بأكبر عدد من التصديقات في التاريخ، بوجود ١٩٦ من الدول الأطراف، وهندوراس واحدة منها. يظهر عدد التصديقات مدى الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لأطفاله وللمبادئ التوجيهية الأربعة للاتفاقية – عدم التمييز، ومصالح الطفل الفضلى، والحق في الحياة والبقاء والنماء، والحق في المشاركة.

ومنذ أن صادقت هندوراس على الاتفاقية في عام ١٩٩٠، اتخذنا العديد من الجهود الرامية إلى تنفيذها، لا سيما من خلال إصلاح القوانين الخاصة بالطفولة والمراهقة والأسرة،

فضلاً عن قوانيننا المدنية والجنائية وقانون الإجراءات الجنائية وقانوننا لمكافحة العنف العائلي. وفي عام ٢٠١٤ قمنا بإنشاء مديرية لشؤون الأطفال والمراهقين والأسرة في إطار وزارة التنمية والإدماج الاجتماعي، التي تضع السياسات العامة واللوائح التنظيمية للحماية الشاملة لحقوق ورفاه الأطفال والمراهقين والأسر في هندوراس. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف والإقليمي، فإن هندوراس واحدة من الدول الموقعة على معاهدات حقوق الإنسان التسع لمنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. وكانت أيضاً أول بلد في أمريكا اللاتينية يصدق على الاتفاقيات الأربع المتعلقة بحماية الأطفال لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص.

وبهدف تعزيز احترام حقوق الإنسان للطفل وحمايتها وضمانها، ولا سيما بالنسبة للأطفال الذين يعيشون أوضاعا هشة، أقرت هندوراس في تموز/يوليه من هذا العام إطارا قانونيا واسع النطاق وشاملا ينشئ نظامنا الضامن لحقوق الأطفال والمراهقين. وقد صُمم النظام لإشراك جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الدولة على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والبلديات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والهيئات الدولية المتخصصة مثل اليونيسف.

وتواجه هندوراس التحديات الرئيسية لتحسين نظم التعليم والصحة والحماية للأطفال في حالات الضعف، مثل المهاجرين والمشردين داخلياً والأشخاص المعرضين للعنف وانعدام الأمن. غير أننا نعمل على التقيد التام بالالتزامات التي قطعناها، ولا سيما في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. يستحق الأطفال المجتمع الذي التزمنا بتحقيقه، المجتمع الذي يُحول العالم إلى مكان خال من الفقر مع وجود الإنصاف والعدالة والذي يمكننا جميعاً بلوغ أقصى إمكاناتنا فيه.

السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل والذكرى السنوية التاسعة عشرة لاعتماد بروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. إن هذا الاحتفال فرصة ثمينة لإذكاء الوعي والتفكير في الإنجازات والتحديات المتعلقة بحقوق الطفل.

وتفخر البرازيل بأنها اعتمدت جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل. وحتى قبل أن نصدق على الاتفاقية، كنا نسترشد بروحها في صياغة النظام الأساسي للأطفال والمراهقين لدينا، وهي الأداة الرئيسية للبرازيل بشأن هذه المسألة. كما أيدت البرازيل إعلان المدارس الآمنة، الذي يمثل التزاما سياسيا هاما لضمان تعليم الأطفال حتى أثناء الأعمال العدائية، مما يعزز فكرة أن المدارس ينبغي أن تكون ملاذا آمنا لا هدفا للهجمات المسلحة أو مكانا للاستخدام العسكري.

وعلى الرغم من أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ويحق لهم الحماية المتساوية دون تمييز، نعلم أن الأطفال عرضة بشكل غير متناسب للتجاوزات ولانتهاكات حقوقهم. ويجب الاستماع إلى الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعيشون أوضاعا هشة، بمن فيهم الفتيات، ولذوي الإعاقة منهم، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وأطفال السكان الأصليين، والمنحدرين من أصل أفريقي، ومن الأقليات الدينية، والمحرومين من الرعاية الأبوية ومن يعيشون في المناطق النائية، وأخذ وجهات نظرهم في الاعتبار عند وضع السياسات والبرامج.

تقع على عاتقنا مسؤولية حماية وتعزيز حقوق الطفل ووضع مصالح الطفل الفضلى في صميم جهودنا الوطنية والتزاماتنا الدولية. وبناء على ذلك، ما برحت البرازيل، بصفتها عضوا في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، جزءا من المجموعات الأساسية للقرارات بشأن حقوق الطفل في مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة للجمعية العامة.

وعلى الصعيد الوطني، تكتسي حقوق الطفل أولوية ننفذها من خلال تدابير مثل ”برنامج الطفل السعيد“، استنادا إلى

التنمية التكاملية للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة؛ والخطة الوطنية للحياة الأسرية والمجتمعية؛ والنظام الوطني لمساعدة المراهقين الخارجين على للقانون؛ وسياسة منع ومكافحة الانتهاك والاستغلال الجنسيين؛ وإنشاء أسبوع وطني للوقاية من الحمل في سن المراهقة؛ وتشريع جديد يحظر زواج الأطفال ممن هم دون ١٦ عاما؛ والسياسة الوطنية من أجل منع إيذاء النفس والانتحار، بهدف تعزيز الصحة العقلية للأطفال والمراهقين.

وفي الختام، ندرك أن تنمية أمتنا تتوقف على التنمية الملائمة لأطفالنا، وهو سبب التزامنا بضمان الحصول على الخدمات الصحية الكافية والتعليم والخدمات العامة الأساسية للأطفال والمراهقين، فضلا عن تعزيز بيئة أسرية آمنة ومنسجمة. فلا يمكننا تحقيق عالم أكثر إنصافا للجميع إلا من خلال الاستماع إلى آراء الأطفال وتجاربهم وإدماج آرائهم في مناقشاتنا.

السيد نينفو (بلغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا لمشاركة الأطفال في الذكرى السنوية هذا العام. علقد قدت بلغاريا وباكستان، بوصفهما ميسرين للطرائق العملية، مشاورات مفتوحة وشفافة تم فيها التأكيد على أهمية المشاركة الهادفة للأطفال.

لقد اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٨٩ اتفاقية حقوق الطفل، وهو إنجاز بارز يسجل أول توافق دولي في الآراء الرئيسية على حقوق الطفل. وبعد ذلك بثلاثين عاما، أصبحت تلك الاتفاقية معاهدة حقوق الإنسان التي تحظى بأوسع تصديق في العالم. فقد اعترفت الحكومات من خلالها رسمياً للمرة الأولى بأن الأطفال يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الكبار. ولذلك اتحدت الدول الأعضاء حول تهيئة وكفالة بيئة يكون فيها جميع الأطفال قادرين على الازدهار. وقد تحقق تقدم كبير خلال تلك العقود الثلاثة، وتم النهوض بحقوق الأطفال بلا شك. ومع ذلك، تظل الحقيقة هي أننا لا نزال عاجزين عن إيجاد عالم يتمتع فيه جميع الأطفال بطفولة آمنة وصحية وبفرصة للتعلم وبلوغ كامل إمكاناتهم. ولذلك، يجب أن تواصل الدول الأعضاء العمل لتعزيز وضمان رفاه الأطفال، بما في ذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وفي ضوء هذه الذكرى، قدمت بلغاريا، إلى جانب جامايكا ولكسمبرغ، تعهدا طوعيا عالميا بعنوان ”لكل طفل، كل حق“. ويتيح هذا التعهد لنا جميعا فرصة لإظهار التزامنا بحقوق الطفل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة تمشيا مع المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. ونعرب عن تقديرنا الكبير لإعلان أكثر من ١٠٠ دولة من الدول الأعضاء تأييدها له.

كما أن بلغاريا، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، من بين المقدمين الرئيسيين لمشروع قرار الاتحاد الأوروبي لهذا العام بشأن حقوق الطفل، والذي سيُعتمد بتوافق الآراء يوم الثلاثاء. وأود أن أؤكد أن التركيز المواضيعي لهذا العام على الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين قد اختير ليجسد ذكرى هامة أخرى تتمثل في مرور عقد على اعتماد المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال. وهذه مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لبلدي، حيث ما برحت بلغاريا تعمل بدأب على توسيع نطاق إطارها القانوني والسياساتي المتعلق بإنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية، وفي الوقت نفسه تعزيز المفهوم في الخارج عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها.

وأود أن أعرض بعض الأمثلة للكيفية التي يعمل بها بلدي لتنفيذ الاتفاقية. لقد سنت بلغاريا سلسلة من القوانين التي تعزز اتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان الفردية تجاه الأطفال. وتأتي حقوق الأطفال في صدارة جدول أعمال بلغاريا لحقوق الإنسان، بما في ذلك فيما يتعلق بعضويتها في مجلس حقوق الإنسان، حيث جعلنا موضوع الأطفال ذوي الإعاقة وحصولهم على التعليم من الأولويات. وفي العام الماضي، تقدمنا ببيان مشترك في المجلس حظي بتأييد ١٠٢ دولة. وقدمنا في هذا العام مبادرة مشتركة مع اليونيسف في جنيف ونجحنا في اعتماد القرار

١٤/٤٠، بشأن تمكين الأطفال ذوي الإعاقة من التمتع بحقوق الإنسان المكفولة لهم، بما في ذلك من خلال التعليم الشامل للجميع. كما تشارك بلغاريا بنشاط في المشاريع المشتركة مع اليونيسف في المنطقة، ولا سيما في جورجيا وأرمينيا.

لقد تعهدت الحكومات في جميع أنحاء العالم قبل ٣٠ عاما بالتزام تاريخي لأطفال العالم عن طريق اعتماد الاتفاقية. وقطعنا وعدا وينبغي لنا أن نفي بذلك الوعد من خلال التنفيذ الكامل له.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي ترحيبا حارا بتنظيم هذا الحدث للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل.

كما نؤيد البيان الذي أدلى به أمس ممثل تونس باسم مجموعة البلدان الأفريقية (انظر A/74/PV.32),

تؤكد كوت ديفوار التزامها بحماية وتعزيز حقوق الطفل التي تشكل أولوية بالنسبة لحكومة بلدنا. وعليه، فقد قد كرس بلدي وعلى نحو بارز في دستوره، من بين أمور أخرى، توفير التعليم الإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ إلى ١٦ عاما وحظر جميع أشكال عمل الأطفال وحظر تشويه الأعضاء التناسلية والتزاما من جانب الدولة بالوقاية من الضعف في أوساط السكان، ولا سيما بين الأطفال والنساء. كما أسفرت رغبتنا في كفالة إعمال حقوق جميع الأطفال عن تنفيذ دراستين استقصائيتين عن عمل الأطفال، حددتا معالم هذه المشكلة ووفرتا بيانات موثوقة بشأنها.

وبناء على طلب الحكومة، اعتمدت سلطاتنا أيضا سياسة وطنية لحماية الطفل مقسمة إلى أربعة مجالات استراتيجية: الوقاية من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي والحماية المجتمعية، فضلا عن تقديم الدعم للمراهقين الذين يتصف مسلكهم بالخطورة؛ وتوفير المساعدة للأطفال من ضحايا سوء المعاملة، ويشمل ذلك كشف الحالات والإبلاغ عنها وتقديم الرعاية والحماية من خلال إنشاء خط اتصال مباشر مجاني ومن خلال العمل الرائع الذي تضطلع به لجان حماية الطفل في جميع أنحاء البلد؛ ومكافحة الإفلات من العقاب من خلال تقديم الجناة إلى العدالة وتوفير الحماية للأطفال أثناء سير الإجراءات القانونية؛ وإنشاء عدة كيانات من خلال استراتيجياتنا التنظيمية، بما في ذلك إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة عمل الأطفال واللجنة الوطنية لرصد مكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم وعملهم، والتي تقودها السيدة الأولى في كوت ديفوار.

وحققت هذه المبادرات الجريئة نتائج طيبة. فقد تم تسجيل أكثر من ٣ ٠٠٠ شكوى وجرى إخراج أكثر من ٨ ٠٠٠ طفل من المزارع منذ عام ٢٠١٢ وجمع شملهم مع أسرهم من أجل الالتحاق بالمدارس. وارتفع الآن معدل الالتحاق بالمدارس إلى متوسط ٩١,٣ في المائة، أو بنسبة ٩١,٧ في المائة للفتيان و ٩٠,٨ في المائة للفتيات. وانخفضت معدلات تشويه الأعضاء التناسلية للرضع بدرجة كبيرة. ومن أجل الحفاظ على التقدم المحرز في تلك المجالات وتحقيق الفعالية في مكافحة الفقر، وهو عامل يفاقم انتهاكات حقوق الطفل، اعتمدنا في حزيران/يونيه خطة عمل وطنية جديدة لمكافحة عمل الأطفال للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١ بتكلفة ١٣١ مليون دولار. وقد أُدمجت الخطة الجديدة إدماجا كاملا في الخطة الاجتماعية للحكومة، وهي تهدف، في جملة أمور، إلى تحسين حصول الأطفال على الخدمات الاجتماعية الأساسية والحد من الضعف الاجتماعي والاقتصادي للأسر والمجتمعات المحلية وتعزيز الإطار القانوني والبرنامجي لمكافحة عمل الأطفال.

في الختام، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليتقدم بالشكر مرة أخرى لجميع شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف على ما يقدمونه من دعم متواصل وهادف لمختلف مبادرات حكومة كوت ديفوار الرامية إلى تحقيق تحسن كبير في حياة الأطفال.

السيدة بابيدي (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): صادف يوم أمس الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتُمدت بقرار الجمعية العامة ٤٤/٢٥ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، لحماية وتعزيز حقوق جميع الأطفال في جميع أنحاء العالم، دون تمييز من أي نوع، بوصفهم من فرادى أصحاب الحقوق، وهي حقوق لا يمكنهم العيش بكرامة من دونها. وصدقت جنوب أفريقيا على اتفاقية حقوق الطفل في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وهي أيضا دولة طرف في جميع الصكوك الدولية التي تعزز حماية حقوق الطفل. وكانت الاتفاقية هي أول معاهدة لحقوق الإنسان يوقع عليها نيلسون مانديلا بعد أن أصبح رئيسا لجنوب أفريقيا. وقد وصف الرئيس مانديلا الاتفاقية بأنها

”تلك الوثيقة الساطعة القابلة للتعديل التي تكرس حقوق كل طفل دون استثناء في أن يعيش حياة كريمة ويحقق ذاته“.

واحتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الاتفاقية، استضافت حكومة جنوب أفريقيا، جنبا إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة المعنية ومؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الجنوب أفريقية، سفراء الأطفال في الجمعية الوطنية في كيب تاون في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وخاطب سفراء الأطفال اللجنة البرلمانية ذات الصلة بشأن مختلف المسائل المتعلقة بحقوق الطفل في بلدنا. وبالإضافة إلى ذلك، يستضيف المجلس التشريعي الإقليمي في بيترماريتسبورغ، في مقاطعة كوازولو – ناتال، برلمان نيلسون مانديلا للأطفال في ٦ كانون الأول/ديسمبر. ويتمثل الغرض من تلك الأحداث في توفير منتدى سنوي للأطفال لطرح قضاياهم والاستماع إليهم. كما سيقدم سفراء الأطفال بيان الأطفال إلى الجمعية الوطنية. وستكون هذه الأحداث بمثابة فرصة لاستعراض كيفية تنفيذ البلد لالتزاماته بموجب اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، وغيرها من الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان المكفولة للأطفال، منذ بدء الحكم الديمقراطي فيه قبل ٢٥ عاما.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز بشأن جميع مؤشرات الحقوق – البقاء والنمو والنماء والحماية والمشاركة – فإن هناك مجالات رئيسية لا تزال جنوب أفريقيا بحاجة إلى التركيز عليها. وفي إطار سعينا إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وسعنا إمكانية حصول الأطفال من الأسر الفقيرة على التعليم المجاني، وهناك ما يزيد على ٩ ملايين طفل ملتحقون بمدارس مجانية. لقد ازداد الدعم المقدم للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة زيادة كبيرة، وسيزود كل طفل جنوب أفريقي بمصنفات رقمية وكتب مدرسية على جهاز حاسوب لوحي على مدى السنوات الست المقبلة. وتعهدت جنوب أفريقيا، في سياق الاحتفال العالمي بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، بأن يتمكن كل طفل يبلغ من العمر ١٠ سنوات، في غضون العقد المقبل، من أن يقرأ لاستخلاص المعنى. فذلك أمر أساسي في تجهيز الأطفال لتحقيق النجاح في التعليم وفي العمل، وقد يكون أهم عامل للتغلب على الفقر والبطالة وعدم المساواة، لأننا عندما نستثمر في حقوق الطفل، نستثمر في عالم أكثر مساواة وأمانا وصحة وازدهارا واستدامة.

وقد وافقنا، في عام ٢٠١٥، على سياسة وطنية متكاملة لتنمية الطفولة المبكرة تهدف إلى ضمان أن يتمكن كل طفل من الحصول على أفضل بداية في تعلمه المبكر ورعايته ونمائه. ومن شأن هذا تفعيل التزام جنوب أفريقيا بإيلاء أولوية عليا لتنمية الطفولة المبكرة من بين التدابير الرامية إلى تحسين نوعية التعليم والآفاق الطويلة الأجل للأجيال المقبلة. ولذلك فإن حكومتنا ملتزمة بتوفير المهارات والفرص لصغار السن، ولا سيما الأطفال ذوي الإعاقة. وتاريخنا يتطلب منا تحسين نظام التعليم وتطوير المهارات التي نحتاج إليها الآن وفي المستقبل.

وأود أن أختتم بياني بالقول بأن بلدي يدرك بأن لجميع الأطفال والشباب حقوقا، أيا كانوا وأينما كانوا.

السيد أكتاش (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمي محمد أكتاش. جئت إلى هنا مع صديقتي بيزا كوجوك. إننا المنسقان القطريان للجان حقوق الطفل في تركيا. ويشرفنا أن نتمكن من مخاطبة الجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل.

تضطلع لجنة رصد حقوق الطفل التابعة للجمعية الوطنية الكبرى في تركيا بدور هام في حماية حقوق الطفل. وتضع اتفاقية حقوق الطفل المسؤولية عن توعية كل من البالغين والأطفال بمبادئ الاتفاقية وأحكامها على الدول الأطراف. وقد أنشئت لجنة لحقوق الطفل في كل مقاطعة من مقاطعات بلدنا بتنسيق من وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية بغرض تنفيذ الاتفاقية وتحقيق مشاركة الأطفال الفعالة في جميع المسائل التي تهمهم. وظلت اللجان المعنية بحقوق الطفل – وهي واحدة من الأمثلة النادرة لمثل هذه الهيئات في أي مكان في العالم – نشطة في بلدنا منذ عام ٢٠٠٠. ويمكن لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ سنة أن يصبحوا، من دون تمييز، أعضاء في اللجان على أساس طوعي. وعلاوة على ذلك، أنشأنا مجلسا استشاريا للأطفال لضمان التنسيق بين اللجان ولدعم الأطفال في تكوين رؤيتهم الخاصة وفي أنشطة التخطيط على الصعيدين الوطني والدولي. ينعقد المنتدى الوطني للأطفال كل عام في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اليوم العالمي للطفولة، في إطار موضوع يحدده الأطفال. وقد نُظم المنتدى العشرون في هذا الصدد هذا العام.

وتضطلع لجان حقوق الطفل، في تركيا، بمشاريع مسؤولية اجتماعية مختلفة بشأن المسائل المتصلة بعالمنا وبلدنا، وكذلك المتعلقة بحقوق الطفل. ونقوم، كمثال على ذلك، بتنفيذ برنامج للتماسك الاجتماعي لضمان إدماج الأطفال السوريين الذين يعيشون خارج مخيمات اللاجئين في المجتمع التركي، ولإنشاء منبر للحوار المتبادل وتبادل المعلومات بين الأطفال.

إن احترام حقوق الطفل هو أحد معايير المجتمع الأساسية للتنمية. ومن واجب جميع البالغين أن يلبوا احتياجات جميع الأطفال في جميع أنحاء العالم، من التغذية والمأوى ومن الحب والمودة إلى الصحة والتعليم – باختصار، كل ما ينطبق على كون المرء إنسانا. ونقدر الجهود التي تبذلها اليونيسف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لضمان تمتع جميع الأطفال في جميع أنحاء العالم بحقوقهم تمتعا كاملا، ونطلب منهم أن يضطلعوا بدور أنشط في الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. ونحن نريد أن نرى جميع الأطفال قادرين على عيش طفولتهم في سلام وسعادة وصحة. ونتوقع من جميع البلدان في جميع أنحاء العالم أن تبدي ذات روح الضيافة والتعاطف مع إخواننا وأخواتنا السوريين وغيرهم من اللاجئين، التي أبديناها تجاههم في تركيا. وفي ثقافتنا، يعهد بالأطفال إلى المجتمع فضلا عن آبائهم. ونحن نعتقد أنه سيكون أمرا مفيدا للأطفال إذا ترسخ ذلك الفهم في عالمنا.

السيدة أبو حاج (السودان): أود في البدء أن أعبر عن بالغ شكري وتقديري لكل الذين قدموا إحاطات وافية في الجلسة الافتتاحية في إطار هذا الاحتفال بالذكري الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل (انظر A/74/PV.31)، إذ أنها تعتبر فرصة سانحة للوقوف على ما تم تحقيقه لبناء مستقبل باهر لأطفال العالم وفرصة لي على الصعيد الشخصي للمشاركة في هذا الحدث المميز.

وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل تونس نيابة عن المجموعة الأفريقية، من أجل تعزيز تحقيق تطلعات أطفال أفريقيا (انظر A/74/PV.32).

تضع حكومة بلدي أولوية لتوفير الغذاء والرعاية الصحية والتعليم للأطفال في مناطق السودان كافة. كما التزمت برعاية الأطفال وتحسين الخدمات الضرورية لهم والاهتمام بذوي الإعاقة منهم. وتولي حكومة بلدي أهمية كبرى للتعليم، حيث تشير الإحصاءات إلى زيادات ملحوظة في الاستيعاب بمراحل

التعليم، إذ تستوعب مرحلة الأساس ٧٠,٥ في المائة مقارنة بالمراحل الأخرى.

ولهذا فقد ساهم الشباب وصغار السن بقوة في التغييرات الإيجابية الجارية حاليا في بلدي من أجل تهيئة مستقبل أفضل للجميع. وفي هذا السياق، زارت السيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسف، السودان في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وهي من أوائل المسؤولين الأمميين الذين زاروا السودان عقب تولي الحكومة الانتقالية مقاليد الحكم. ويقدر السودان اهتمامها وزيارتها في هذه الفترة الحاسمة من تاريخه. وسيواصل السودان تعاونه الوثيق في ظل الحكومة الانتقالية الجديدة مع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، لتوفير الحماية والرعاية اللازمة للأطفال، خصوصا في المناطق التي تضررت من النزاع.

ولا يسعني، في ختام بياني، إلا أن أشيد بالسيد رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الدكتور عبد الله حمدوك، على مبادرته بفتح أبواب مكتبه لأطفال السودان في يوم الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، للجلوس على مقعده والاستماع إلى صوتهم وتلمس احتياجاتهم عن قرب. كما أجدد التزام السودان بإنفاذ جميع الصكوك الدولية والإقليمية في مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل، لا سيما الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبروتوكولين الملحقين بها، حيث كان السودان من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقية في العام ١٩٩٠.

السيد موسى (جيبوتي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تؤيد جيبوتي البيان الذي أدلى به أمس ممثل تونس باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/74/PV.32).

وإذ نحتفل، اليوم، بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، من المهم أن نعيد تأكيد التزامنا. ولم يسبق للمجتمع الدولي على الإطلاق أن بلغ مرحلة حرجة مثل هذه في تصميمه على تحديد الاتجاه الذي ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذه ،كل في إطار دورها، بموجب الاتفاقية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التزام جيبوتي بالوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين.

وتقر جيبوتي بأن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها أمران حيويان ويؤديان دورا حاسما في القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة عام ٢٠٣٠. وخلال الثلاثين عاما الماضية، فعل المجتمع الدولي الكثير من أجل إنقاذ ومساعدة أجيال من الأطفال لتمكينهم من أن يعيشوا حياة أفضل. بيد أن ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم ما زالوا محرومين من ظروف معيشية لائقة وآمنة. وكثيرا ما نقول إن الأطفال هم مستقبلنا، ولكن هذا المستقبل يبدأ الآن. ووفقا لآخر المستجدات، فإن أزمات تغير المناخ والجوع وسوء التغذية تؤثر جميعها سلبا على أجيال من الأطفال. ونشعر بقلق بالغ إزاء آثارها الطويلة الأجل في منطقة القرن الأفريقي، حيث يشكل الأطفال والشباب ٤٠ في المائة من السكان. ولذلك، فإن من المهم ضمان أن يقر المجتمع الدولي بهذا التهديد الوجودي وأن يقدم المزيد من الدعم، وذلك لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في زيادة الفرص المتاحة للأطفال ليس ليبقوا على قيد الحياة فحسب، ولكن ليزدهروا أيضا.

وتلتزم جيبوتي، بوصفها بلدا مسالما، منذ أمد طويل بحماية وتعزيز حقوق الطفل. وإذا انتُخبت جيبوتي لعضوية مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، فإنها ستواصل بلا كلل التوعية بضرورة تمكين الأطفال في جميع مراحل دورة النزاع وإدراج أحكام متعلقة بالأطفال في اتفاقات السلام. وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية أن جيبوتي ستواصل العمل بنشاط لتعزيز وحماية حقوق الطفل وأن أعيد تأكيد التزام بلدي بالوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع ونشيد بحضور أطفال في القاعة أمس واليوم.

كتب بطل كوبا الوطني خوسيه مارتي ذات مرة ”إننا نعمل من أجل الأطفال لأن الأطفال يعرفون كيف يحبون والأطفال هم أمل العالم.“ ولأن حماية وتمكين الأطفال والمراهقين من خلال ضمان حقوقهم يكفل لهم مستقبلا أفضل، اعتمدت الجمعية العامة قبل ٣٠ عاما، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، اتفاقية حقوق الطفل من خلال القرار ٢٥/٤٤. وأصبحت الاتفاقية أوسع صكوك حقوق الإنسان نيلا للتصديق عليها في التاريخ وساعدت على تحويل حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم. وللأسف، فإن الدولة الوحيدة التي لم تصدق عليها هي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يدل على عدم التزامها تجاه الأطفال وما ينجم عنه من استمرار تجاهل مصالحهم الفضلى.

ولن يكون تنفيذ الاتفاقية كافيا إذا واصلنا تجاهل آثار تغير المناخ ولم نغير النظام الاقتصادي الدولي الجائر الذي يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا، مما سيؤدي إلى جعل ١٦٧ مليون طفل يعيشون في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠. وقد صدقت كوبا على اتفاقية حقوق الطفل في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩١. ووضعنا خططا وسياسات وبرامج وطنية، أُدمجت فيها أحكام الاتفاقية. وفي نهاية عام ٢٠١٨، سجل معدل وفيات الرضع في كوبا ٤ وفيات لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. ويتم تحصين جميع الأطفال الكوبيين عند الولادة ضد ١٣ مرضا معديا وتُعطى الأولوية للكشف المبكر عن الأمراض الخلقية. ونحن فخورون بأننا كنا أول بلد تؤكد منظمة الصحة العالمية نجاحه في القضاء على انتقال عدوى الفيروس/الإيدز والزهري من الأم إلى الطفل.

وقد حقق الشعب الكوبي كل ذلك على الرغم من الآثار الخطيرة للحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المهلك الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهو الحصار الذي يزداد تفاقما. وتشكل هذه السياسة العدائية العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا وتؤثر تأثيرا سلبيا شديدا على توافر الموارد والمواد الغذائية والسلع الأساسية لضمان ظروف معيشية أفضل لشعبنا. ويعوق الحصار توفير الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المساعدة الاجتماعية، الأمر الذي يؤثر بصورة خاصة على الأطفال والمراهقين. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال كوبا في طليعة البلدان النامية التي حققت مستوى مشابها لذلك الذي بلغته البلدان المتقدمة النمو في هذه المجالات. وستواصل كوبا التزامها بالإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان لكل الناس، وخصوصا الأطفال والمراهقين دون تمييز لأي سبب من الأسباب، ولدينا الإرادة السياسية اللازمة لرفع مستويات العدالة الاجتماعية والإدماج وحماية الكرامة الإنسانية لدينا أكثر من ذلك. وستواصل كوبا تحسين تشريعاتها وسياساتها وبرامجها من أجل تحقيق المبدأ الرئيسي المتمثل في أنه لا يوجد في العالم ما هو أهم من الأطفال.

السيد ريتشاردسون (سانت لوسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب سانت لوسيا بفرصة المشاركة في هذا الحدث التذكاري احتفالا بأطفالنا.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به أمس الممثل الدائم لغرينادا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية (انظر A/74/PV.32). وأود الآن أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

قبل ٣٠ عاما، اتخذ المجتمع العالمي خطوة أساسية بقطع التزام تاريخي بضمان حماية ورفاه أطفالنا. وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، أوسع معاهدات حقوق الإنسان نيلا للتصديق عليها، فإن هذه لحظة مناسبة لتجديد التزامنا تجاه أطفالنا فيما نحتفل أيضا باليوم العالمي للطفل. ولا تزال سانت لوسيا ملتزمة بمبادئ وأهداف الاتفاقية، مع مراعاة أن مصالح الطفل الفضلى يجب أن تكون الاعتبار الرئيسي في تنفيذها. وتعطي سانت لوسيا الأولوية لضمان الحق في التعليم، على النحو الوارد في المادة ٢٨ من الاتفاقية. ونحن ملتزمون التزاما تاما بهذا الهدف ونتشاطر الرأي القائل بأن توفير التعليم الجيد هو الأساس لتحقيق التنمية المستدامة، على النحو

المبين في الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. وإذا كنا نريد ألا يتخلف أحد عن الركب، يجب أن نكفل تمكن الأطفال من الحصول على التعليم الجيد الذي يمكنهم من أن يصبحوا عوامل تغيير. والتعليم هو الوسيلة التي ستطلق العنان لإمكانات أطفالنا في بناء مستقبل أفضل.

وقد حققت سانت لوسيا تقدما في جهودها الرامية إلى ضمان حماية ورفاه أطفالها، بما في ذلك كفالة الحصول على التعليم الثانوي للجميع؛ وسن تشريعات في عام ٢٠١٨ لضمان حماية الأطفال من خلال قانون رعاية الأطفال وحمايتهم وتبنيهم وقانون قانون قضاء الأحداث؛ وتوفير مساعدة خاصة للأطفال ذوي الإعاقة؛ ومواصلة تحسين قدرات وإمكانات الوكالة الحكومية المسؤولة عن رعاية وحماية الأطفال، ولا سيما في مجالات حماية الأطفال وكفالتهم وتبنيهم. ويشكل ذلك التشريع جزءا من مشروع أوسع نطاقا لإصلاح قضاء الأحداث، يُنتظر أن يتم من خلاله سن تشريعات إضافية في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك قوانين تتعلق بوضع الأطفال وإعالتهم وبالعنف المنزلي.

ويشكل توفير الرعاية الصحية الجيدة مجالا آخر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة لأطفالنا. ونعمل حاليا على الصعيد الوطني لصياغة برنامج وطني لإصلاح الرعاية الصحية، يهدف إلى ضمان توفير الرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك الأطفال.

يرحب وفد بلادي باعتماد الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة مؤخراً (القرار ٧٤/٢) ويعتبره بمثابة حافز للتعجيل بجهودنا من أجل توفير أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية لأطفالنا حتى يتسنى لهم العيش بصحة جيدة وفي حياة مزدهرة. وتحيي سانت لوسيا أيضًا جميع المنظمات التي تعمل لضمان عدم تخلف الأطفال عن الركب. ونحن نقدر على وجه الخصوص عمل اليونيسف ونشيد به وبالتزامها المستمر تجاه أطفالنا.

إن عدم ترك أحد يتخلف عن الركب يعني عالمًا خالياً من الفقر والجوع والمرض والعوز والتدهور البيئي. إنه عالم يمكن فيه أن تكون حياة الجميع مزدهرة، في ظل معرفة الجميع للقراءة والكتابة وحصولهم العادل والشامل على التعليم الجيد على جميع المستويات، وكذلك على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والذي يتم فيه ضمان الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي. إن أطفالنا يعتمدون علينا أكثر من أية شريحة أخرى في مجتمعنا، ويجب ألا نخذلهم. ستواصل حكومة سانت لوسيا ضمان حماية ودعم الرفاه العام لمن نعتز بهم حتى يتمكنوا من المساعدة في بناء سانت لوسيا أفضل وعالم أفضل.

السيدة خوسانوفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): كان القرن العشرين نقطة تحول للطفولة في جميع أنحاء العالم. فلقد بدأ يُنظر إلى الأطفال على أنهم أشخاص يفكرون بالطرق الخاصة بهم ولهم حقوقهم ومصالحهم واحتياجاتهم المحددة والخاصة بهم، في حين تم الاعتراف بالأسرة على أنها البيئة الطبيعية التي يمكن أن ينمو فيها الأطفال ويزدهروا، لأنه من أجل أن يطور الأطفال هويتهم بشكل كامل ومتناسق يجب أن ينموا في بيئة عائلية وفي جو من السعادة والحب والتفاهم. وهذا هو النهج الأساسي للوثيقة الدولية الأساسية لحماية الأطفال، ألا وهي اتفاقية حقوق الطفل، والتي اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبل ٣٠ عاماً بالضبط في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أصبحت الاتفاقية خلال تلك الفترة الدليل الأساسي للمجتمع الدولي بأسره في إعمال حقوق الطفل. لقد كانت هذه الاتفاقية وستظل الأساس للتوصيات والقرارات الصادرة عن كل من المنظمات الدولية المتعددة الأطراف والبرامج والاستراتيجيات الوطنية التي تهدف إلى تحسين أوضاع الطفل. يوجد اليوم ١٩٦ دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل، وهذه شهادة فريدة على سلطتها والاعتراف الشامل بها في المجتمع الدولي.

تنص المادة ٤ من الاتفاقية على أن

”تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية.“

وبالتالي تقع على عاتق الدول كل المسؤولية عن الوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاقية. منذ عام ١٩٩٥ والحكومة تتابع باستمرار سياستها المتعلقة بتحسين حالة الأطفال في الاتحاد الروسي من خلال تنفيذها لوثائق استراتيجية، والتي أُعد كل واحدة منها على أساس النتائج التي تحققت في الظروف المتغيرة على كلا الصعيدين الوطني والعالمي. وتقوم روسيا حاليًا بتنفيذ مبادرة بشأن عقد الطفولة ٢٠١٨-٢٠٢٧ بأمر تنفيذي من رئيس الاتحاد الروسي، ويضطلع بمسؤولية تنفيذها مجلس تنسيق حكومي أُنشئ لذلك خصيصًا.

تندرج القضايا المتعلقة بتعزيز وحماية الحقوق والمصالح القانونية للطفل ضمن اختصاص مجموعة كبيرة من مؤسسات ومسؤولي الحكومة الروسية. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة لهذه القضية فإن الآلية المؤسسية لتنسيق أعمال جميع فروع السلطات في هذا المجال هي لجنتنا الحكومية المشتركة بين الإدارات المعنية بشؤون القصر وحماية حقوقهم، والتي تتيح لها اجتماعاتها في جميع أنحاء البلد معرفة المزيد عن مختلف القضايا التي تؤثر على مصالح الأطفال محليا.

في سياق التحديات الاجتماعية الجديدة في عصر العولمة، نعتقد أنه ينبغي النظر في القضايا المتعلقة بحماية حقوق الطفل على أوسع نطاق ممكن. إن الإهمال وتعاطي الأطفال للمخدرات وجرائم الأحداث والاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسياً ليست هي على الإطلاق العناصر الوحيدة في القائمة المأساوية للمشاكل التي تهدد الأطفال في عالمنا اليوم وتهدد في النهاية البشرية جمعاء. إن مكافحة هذه العلل هي إسهام عملي في تحسين حياة الأطفال، لكن لا يمكننا تحقيق ذلك إلا من خلال توحيد الجهود بين كل المهتمين بمستقبل كوكبنا.

السيدة تشيرينغ (بوتان) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالأمس، في يوم الطفل العالمي، كانت المعالم الرئيسية في عاصمتنا تيمفو تزخر بدرجات اللون الأزرق. إنه لمن دواعي سرور بوتان أن تنضم إلى المجتمع الدولي في الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. نحن نفخر بدعمنا للتعهد العالمي ”لكل طفل، كل حق“، ونجدد التزامنا بأن المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الاتفاقية سوف تستمر في توجيه أعمال بوتان المتعلقة بالأطفال.

إن هذه المناسبة هي احتفال بإنجاز تاريخي في جهودنا الجماعية للنهوض بتعزيز وحماية وإعمال حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم. لقد تم إحراز تقدم كبير في العقود الثلاثة الماضية منذ اعتماد هذه الاتفاقية الهامة. ولكن بالنسبة للكثيرين تظل التحديات جسيمة وتتسم للأسف باستمرار الفقر والعنف والحرمان. والأهم من ذلك كله أنه في منطقتنا بجنوب آسيا يعاني ٤٩,٩ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من العبء الثلاثي لسوء التغذية. من الواضح أن هذا الاحتفال الهام ليس وقتا للشعور بالاكتفاء بما حققناه ولكن لتسريع تنفيذ الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين من أجل الضمان الكامل للحقوق التي هي أساسية للغاية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأطر الدولية الأخرى ذات الصلة، خاصة تلك التي يعتمد فيها النجاح على العدالة فيما بين الأجيال.

تفخر بوتان بكونها إحدى أوائل الدول التي صادقت ودون أي تحفظ على اتفاقية حقوق الطفل في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٠. وفي عام ٢٠٠٩ انضممنا إلى البروتوكولين الاختياريين بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية، وبشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وقد قدمت الحكومة الملكية منذ ذلك الحين خمسة تقارير قطرية وطنية إلى لجنة حقوق الطفل. إن الحكومة تقدر دائما هذه المناسبات. فهي أعطتنا في كثير من الحالات قوة دفع أكبر في مجالات تتطلب مزيدا من الاهتمام وتعزيز العمل. إن الإصلاح القانوني وتعزيز رعاية وحماية الأطفال ومؤسساتهم الوطنية، فضلاً عن الدعوة، هي بعض المجالات التي ازدادت قوة من هذه العملية.

إن التزام بوتان بحقوق الطفل يتجسد في نهج التنمية المتمحور حول الإنسان والذي تبنته حكومتنا وترجمته إلى استثمارات تمت من خلال خططنا الإنمائية الوطنية. وبينما يتم دمج مصالح الطفل في جميع الأنشطة المخطط لها في إطار خطتنا الخمسية الثانية عشرة، خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، تضمن العديد من مجالات النتائج الوطنية الرئيسية السبع عشر أن تستهدف استراتيجياتنا احتياجات الأطفال في مجتمع متطور يواجه تحديات معاصرة. ومع التركيز على الاستثمار في رأس مالنا البشري تركز مجالات النتائج الوطنية الرئيسية المحددة على تعزيز جودة التعليم والمهارات، وكذلك الرعاية الصحية الشاملة والجيدة للأم والطفل. وإلى جانب تنفيذ خطة عملنا الوطنية من أجل رفاه وحماية الطفل، تشكل هذه تدابير هامة وقابلة للتنفيذ من شأنها أن تساعد على النهوض بالإعمال الكامل لحقوق الطفل في بوتان.

وإدراكاً لعدم كفاية الوعي ونقص القدرات باعتبارهما من التحديات الجسيمة التي نواجهها، عززت الحكومة بقوة إجراءات التصدي لذلك. الدعوة رفيعة المستوى، مدعومة بعمل المجتمع المدني، تؤدي دورًا حاسمًا على هذه الجبهة، حيث تتم الدعوة على مستوى البلاد حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الطفل وحمايته. وقمنا أيضا بإجراء العديد من الدورات التدريبية المتعلقة بحقوق الطفل وتوفير الحماية لجهات التنسيق في مجال حماية الطفل ووكالات إنفاذ القانون والأخصائيين القانونيين ومقدمي الخدمات الاجتماعية في جميع أنحاء البلد.

وفي هذه الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، تفخر بوتان بإعادة تأكيد مواصلتها اتخاذ التدابير اللازمة لإقامة عالم أكثر أمنًا وأمانًا لأطفالنا لتمكينهم من الاستفادة من إمكاناتهم بشكل كامل، ومن أجل ضمان عدم التخلي عن أي طفل. وسوف تستمر بوتان في الدفاع عن الأطفال الذين لا تُسمع أصواتهم، وللأطفال المحتاجين إلى رعاية وحماية خاصين وللأطفال الذين يحتاجون إلينا كل يوم من أجل الازدهار.

السيدة بافدازتش كوريت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اعتمدنا قبل ثلاثين عاما اتفاقية حقوق الطفل واعترفنا بالأطفال بوصفهم أصحاب حقوق. لقد غير تنفيذ الاتفاقية ومبادئها بشكل أساسي معاملة الأطفال في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، عزز اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التزامنا من خلال وعدها بعدم ترك أحد خلف الركب. لذلك من المحزن استمرار معاناة الأطفال في جميع أنحاء العالم من الجوع والأمراض التي يمكن الوقاية منها والاتجار بهم وإساءة معاملتهم، وكذلك من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، بما في ذلك النزاعات المسلحة.

إن حقوق الأطفال ورفاهيتهم من بين الأولويات العليا للسياسات الوطنية والخارجية لسلوفينيا. وأكدنا من جديد هذا الالتزام من خلال الانضمام إلى التعهد العالمي ”لكل طفل ،كل الحقوق“ الذي وقعه رئيس وزراء سلوفينيا الأسبوع الماضي. كما صدقت سلوفينيا على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية وتدعو الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة إلى أن تحذو حذوها. وفي سلوفينيا، حقوق الطفل محمية بموجب دستورنا. وفي عام ٢٠١٧، أصبح الدفاع عن الأطفال جزءًا من الأنشطة الدائمة لأمين المظالم وتم إنشاء مجلس للأطفال والأسرة كهيئة مراقبة.

وقد بدأت المدارس الابتدائية السلوفينية، خلال السنة الدراسية الحالية، في تنظيم برلمان الطفل السنوي الثلاثين، وهو برنامج يهدف إلى تثقيف الأطفال بشأن الديمقراطية والمواطنة النشطة. ويشارك ثلاثة آلاف تلميذ من أكثر من ٢٠٠ مدرسة ابتدائية في سلوفينيا، أي ما يقرب من ثلث المدارس الابتدائية في البلد، في البرنامج الذي يركز هذا العام على مسألة اختيار المسار الوظيفي. لقد استشرنا أطفالًا من بيئات وخلفيات مختلفة في سلوفينيا قدموا وجهات نظر بشأن التحديات الأكثر صلة بهم والحلول المقترحة. ومن وجهة نظر الأطفال أنفسهم فإن أكثر

قضاياهم إلحاحًا هي تلك المتعلقة بالبيئة الرقمية والحاجة إلى تطبيق إجراءات ملائمة للأطفال تتيح الإصغاء إلى أصواتهم. وتم إيلاء اهتمام خاص لحماية البيئة والتخفيف من تغير المناخ وكذلك أهمية ضمان تكافؤ الفرص بالنسبة لجميع الأطفال.

لقد دأبت سلوفينيا كعضو في المجتمع الدولي على دعم الجهود المبذولة لتعزيز حماية حقوق الأطفال وتحقيق رفاهيتهم في جميع أنحاء العالم. ونواصل دعم مشروع ”حقوقنا“ بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان للأطفال الذي يتم تنفيذه حاليًا في المغرب ومصر وكوسوفو. وقد استفاد منه أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ طفل في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الـ ١٣ الماضية. ونقوم أيضا بتنفيذ مشروع للوساطة بين الأقران في البوسنة والهرسك. وتشمل جهودنا في مجال التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية دعم اليونيسف في تقديم المساعدات الإنسانية للأطفال اليمنيين وأنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تتصدى للعنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد شرعنا قبل ثلاثين عاما في عملية لتحسين حياة جميع الأطفال في جميع أنحاء العالم. ولا تزال سلوفينيا ملتزمة بمواصلة هذا العمل للوفاء بوعدنا بأن يتمتع جميع الأطفال في كل مكان في العالم بحقوقهم وعدم ترك أي طفل خلف الركب.

السيد كبايدو (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد توغو البيان الذي أدلى به أمس ممثل تونس بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/74/PV.32).

ونرحب بعقد جلسة الجمعية العامة هذه التي تتيح الفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاحتفال الرسمي بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل التي صدقت عليها حتى الآن جميع الدول الأعضاء تقريبًا في إشارة قوية إلى وجود توافق عالمي راسخ بشأن أهمية الاعتراف بالحقوق المحددة والأساسية للأطفال في جميع أنحاء العالم وحمايتها. ويعتقد وفد بلدي أن هذه الذكرى السنوية الثلاثين تمثل معلما أساسيا من شأنه أن يسمح لنا بإجراء تقييم وتعلم الدروس لمساعدتنا على حماية الأطفال بشكل أفضل وتعزيز حقوقهم في العيش والتطور والتعلم والازدهار وسماع أصواتهم وتحقيق كامل إمكاناتهم.

وبينما لدينا الكثير من الأسباب للاحتفال بالمكاسب العديدة التي تحققت في العديد من البلدان منذ اعتماد هذا الصك الدولي، بما في ذلك الانخفاض الكبير في وفيات الرضع والعدد المتزايد باستمرار من الأطفال الذين يتابعون دراستهم في المدارس، على سبيل المثال لا الحصر، إلا أن التحديات لا تزال مستمرة. وكما هو موضح في التقرير الخاص بوضع الأطفال في العالم ٢٠١٩، لا يزال أكثر من ١٤٩ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية في حين يتعرض الكثيرون الآخرون لجميع أنواع الأخطار المستمرة في عالم يشهد أنماطا عدة من النزاعات. ويجب أن تحفزنا تلك الصورة المتناقضة على الشروع في عملنا المتعلق بتنفيذ الاتفاقية، ويتيح لنا هذا الاحتفال اليوم الفرصة للقيام بذلك.

كانت توغو، من جانبها، إحدى أوائل البلدان التي صدقت على الاتفاقية في ١ آب/أغسطس ١٩٩٠، وتود اليوم أن تؤكد من جديد رسميا التزامها الحازم بتنفيذها التام والكامل. وهذا هو سبب انضمامنا إلى جانب أكثر من ٩٠ دولة أخرى إلى التعهد العالمي ”لكل طفل، كل الحقوق“ الذي أطلقته اليونيسف في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين. وبعد تصديقها على الاتفاقية، أجرت حكومة توغو إصلاحًا كبيرًا للإطار القانوني الوطني للبلد بشأن حقوق الطفل وحمايتها. كما وقعنا وصدقنا على جميع الصكوك المتعلقة بحماية الطفل على الصعد الدولية والقارية ودون الإقليمية تقريبا. وأدى التزام توغو خلال الأعوام الأخيرة إلى اعتمادنا لتدابير رئيسية كان أكثرها رمزية هو إصدار مدونة الأطفال في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وتعزى تدابير أخرى مثل إنشاء مديرية عامة لحماية الطفل وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الطفل وتنفيذ خط مساعدة يسمى ”ألو ١٠١١“ لحماية

الأطفال المعرضين للخطر وتقديم الدعم المالي لحماية الأطفال من أطراف من غير الدول وإنشاء الأطر التشاورية للأطراف الفاعلة في مجال حماية الطفل وإنشاء مجلس وطني للأطفال وما إلى ذلك، إلى السياسة الاستباقية التي بدأها في هذا المجال رئيس توغو فور إيسوزيمنا غناسينغبي.

وتكتسي حقوق الطفل أهمية خاصة في توغو في سياق أهداف التنمية المستدامة حيث تعطي الحكومة لحقوق الطفل أولوية كأحد المكونات الأساسية للمجتمع التوغولي من خلال خطتها للتنمية الوطنية. ونتيجة لذلك، تفتخر توغو بامتلاكها أحد أنجح نُظم حماية للأطفال في أفريقيا. وحظي هذا التقدم النوعي الذي هو نتاج لالتزامات حازمة تعهدت بها أعلى السلطات التوغولية في مجال حقوق الطفل ورفاهيته، بترحيب لجنة حقوق الطفل في جنيف في عام ٢٠١١ وبترحيب الاتحاد الأفريقي مرتين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣. بيد أنه لا يمكن لتلك الجهود أن تخفي التحديات المستمرة التي لا تزال في صميم شواغل حكومة توغو. وهي ترتبط، في جملة أمور أخرى، بمشاكل أطفال الشوارع والاتجار بالأطفال ووضع بروتوكول وطني للإدارة الشاملة للعنف ضد الأطفال. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر اليونيسف والمنظمتين غير الحكوميتين ”بلان إنترناشيونال“ و ”منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة“، فضلا عن المجتمع المدني وجميع المؤسسات الدولية الأخرى المعنية، على الدعم المستمر والمتعدد الأوجه الذي تقدمه إلى الحكومة التوغولية على أرض الواقع.

في الختام، يجب أن نضع في اعتبارنا أن عالمنا المقبل سيكون انعكاسا للطريقة التي نعامل بها أطفالنا اليوم. ويجب علينا أن نواصل العمل معا من أجل الإعمال الكامل للحقوق الأساسية للأطفال من أجل مستقبل أفضل.

السيدة كورينا (ماليزيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به أمس ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/74/PV.32).

لقد صدقت ماليزيا على اتفاقية حقوق الطفل في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥. ونحن ننظر إلى التزاماتنا بموجب الاتفاقية بجدية وما زلنا ملتزمين بمواصلة استعراض تحفظاتنا على الاتفاقية بالتعاون الوثيق مع اليونيسف وبدعم تقني منها. وقد خفضنا، حتى الآن، عدد تحفظاتنا من ١٢ مادة إلى ٥ مواد.

وقد تم، في عام ٢٠١٦، تعديل قانون الطفل الذي سُن في عام ٢٠٠١ لضمان الاحترام الكامل لحقوق الطفل ومصالحه. وانطوى ذلك على تطورات إيجابية واسعة النطاق، بما في ذلك إدخال مفهوم الرعاية الأسرية مع جعل الرعاية المؤسسية ملاذا أخيرا؛ وإشراك الأطفال في عملية صياغة السياسات من خلال تعيين ممثلين عن الأطفال في المجلس الوطني للطفولة؛ وإلغاء جلد الأطفال الجانحين، تمشيا مع المادة ٣٧ من الاتفاقية. وسننا قانونا في عام ٢٠١٧ بشأن الجرائم الجنسية ضد الأطفال لمعالجة مسألة الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال، وأنشأت الحكومة الماليزية في وقت لاحق محكمة خاصة للنظر في الجرائم الجنسية ضد الأطفال، وهي الأولى من نوعها في جنوب شرق آسيا. وكذلك، أحطنا علما مع التقدير بالتوصيات التي قدمتها المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسيا خلال زيارتها إلى ماليزيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

وإلى جانب المجال التشريعي، فإن حكومة ماليزيا تضاعف جهودها لتعزيز الحماية اللازمة للأطفال بمبادرات من قبيل تعيين حماة مساعدين بموجب قانون الطفل لعام ٢٠٠١ لتمكين المجتمعات المحلية من تحسين رعاية الأطفال وحمايتهم؛ وإنشاء مركز لمقابلات الأطفال يتبع للشرطة الملكية الماليزية لضمان التعامل المتخصص مع الأطفال الضحايا والشهود؛ وزيادة التركيز على الصحة العقلية للمراهقين، بما في ذلك تنظيم برامج تدريبية محددة للمعلمين والمرشدين التربويين في المدارس؛ وإنشاء برامج تحصين وأفرقة صحية متنقلة تهدف إلى الحد من وفيات المواليد والرضع؛ وتطبيق ”سياسة عدم الرفض إطلاقا“ في هذا

العام في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لضمان عدم رفض قبول أي طفل من ذوي الإعاقة في المدارس الوطنية؛ وتكثيف الجهود لتعزيز الوعي بزيادة المشاركة والتعاون مع قطاع الأعمال؛ ومواصلة بناء قدرات الجهات المسؤولة بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وتواصل ماليزيا، بالإضافة إلى ذلك، توسيع نطاق خدماتها المتعلقة بحماية الأطفال وقضاء الأطفال من خلال تنفيذ مشاريع رائدة جديدة مثل مشروع تجريبي لخدمات مراقبة السلوك من أجل زيادة تعزيز إدارة ورصد الأطفال الجانحين؛ وبرنامج تحويل للأطفال المخالفين للقانون لإبعادهم عن نظام العدالة الجنائية القائم؛ ومشروع تجريبي للرعاية الأسرية لاستعراض عمليات إيداع الأطفال في المؤسسات؛ ومبادرة مدن صديقة للأطفال لإنشاء مدن آمنة وشاملة للأطفال. وكذلك، عينت حكومة ماليزيا في هذا العام مفوضا معنية بالأطفال في لجنتنا الوطنية لحقوق الإنسان لكفالة إيلاء اهتمام كاف للمسائل المحددة التي تتعلق بحقوق الطفل.

في الختام، تود ماليزيا أن تعيد تأكيد التزامها ببذل جهود متسقة وبناءة لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية. وسنواصل التعاون مع الجهات من غير الدول ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز حماية حقوق ورفاه الأطفال في بلدنا.

السيد البوسعيدي (عُمان): يسرني في مستهل بياني أن أعبر عن ترحيب وفد بلادي بتنظيم هذه الفعالية الرفيعة المستوى في إطار الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل.

ولا تفوتني الفرصة لأن أشير إلى أن بلادي، سلطنة عُمان، انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كما انضمت إلى البروتوكولين الملحقين بالاتفاقية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية وبروتوكوليها، ضمت في عضويتها ٢٦ شخصا من مختلف الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالطفولة. كما تعاونا تعاونا وثيقا ونشطا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لوضع استراتيجية وطنية للطفولة للفترة ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٦، والتي باتت تشكل جزءا أساسيا وعمليا من خطط التنمية المستدامة في سلطنة عُمان.

لقد تضمن التقرير الدوري الرابع الذي قدمته سلطنة عُمان إلى لجنة حقوق الطفل في دورتها الحادية والسبعين المنعقدة في جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ قائمة بالخطوات التي اتخذتها بلادي لتعزيز حقوق الطفل، والتي من بينها ما يلي: أولا، إصدار قانون الطفل العُماني في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤، بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠١٤/٢٢، الذي تضمن ١٣ فصلا و ٧٩ مادة كُرست لضمان جميع حقوق الطفل، بما في ذلك حقوق الأطفال ذوي الإعاقة في الحماية والرعاية والتأهيل. وثانيا، وضع آليات لحماية الأطفال من العنف والاستغلال وسوء المعاملة، والتي من أبرزها إنشاء لجان حماية الطفل التي تختص بتلقي الشكاوى والبلاغات عن أي انتهاكات لحقوق الطفل وإنشاء دور الرعاية المؤقتة لاحتضان الأطفال المعرضين للإساءة والعنف وتعيين مندوبين مكلفين بحماية ومتابعة حالات الأطفال. وأخيرا، إنشاء منصة رقمية لرعاية الأطفال وإنهاء العنف ضدهم، وهو نظام إدارة معلومات رقمي متعدد القطاعات يسهل جمع وتحليل البيانات وتحديد وتقييم الحالات وإحالة الأطفال والأسر إلى الخدمات المطلوبة؛ ونظام متابعة وعلاج القضايا بشكل فوري وشامل.

كما استضافت سلطنة عُمان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ المؤتمر الدولي العربي السادس للوقاية من سوء معاملة الأطفال والإهمال تحت شعار ”نحو مستقبل أفضل للطفل“، والذي ركز على الخطط والبرامج الرامية إلى حماية الأطفال من عدة محاور،

من بينها التنمر وشبكات والتواصل الاجتماعي والإنترنت والاعتداء والاستغلال بجميع أشكاله، إلى جانب سبل التعامل مع السلوكيات الصعبة لدى الأطفال.

في الختام، لا يسعني سوى التأكيد على أن سلطنة عُمان مستمرة في تحقيق أفضل مستوى للارتقاء بالطفل وتوفير البيئة الملائمة له لتطوير قدراته ومواهبه وذلك في كافة المجالات.

السيدة جاتا (غامبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي لمين جاتا، وأنا نائبة برلمانية شابة من غامبيا. ويسرني أن أكون هنا وأن أحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل.

وأودّ أن أقرأ إعلاناً صادراً عن المجلس الوطني للأطفال في غامبيا.

”نحن الأعضاء الـ ١٠٥ المنتخبين في المجلس الوطني للأطفال في غامبيا، إذ نمثل الأطفال من جميع المناطق في غامبيا، نحثّ بهذا الإعلان قادة العالم على الوفاء بالتزاماتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة لحقوق الطفل الآن، وبصورة نهائية؛

”وإذ نشير إلى أن المجلس الوطني للأطفال في غامبيا هيئة غير إلزامية يقودها الأطفال أنشأتها حكومة غامبيا من خلال وزارة شؤون المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية بالتعاون مع اليونيسف – غامبيا، والمجلس الوطني للشباب في غامبيا، وتحالف حماية الطفل، وصندوق الطفل في غامبيا، والبرلمان الوطني للشباب والمجلس الوطني للشباب، على أن يكون الهدف النهائي له هو تعزيز الدفاع عن حقوق جميع الأطفال على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، وجميع الصكوك الأخرى المتصلة بتعزيز وحماية وتنمية الطفل في غامبيا؛

”وإذ نعرب عن التقدير لسن قانون الطفل لعام ٢٠٠٥، وقانون المرأة لعام ٢٠١٠، وقانون جرائم السياحة لعام ٢٠٠٣ وغيرها من القوانين ذات الصلة من أجل تأمين حقوقنا، وحمايتنا من جميع أشكال الإيذاء والاستغلال والعنف وتهيئة بيئة تمكينية وتتميز بالمحبة والحماية لنا نحن الأطفال؛

”وإذ نقدّر كذلك توفير التعليم المجاني للجميع في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي، وفرض حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال، وإنشاء المجلس الوطني للأطفال في غامبيا، فضلاً عن إنشاء وزارة لشؤون المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية، من بين الكثير من الجهود الأخرى؛

”وإذ نشير إلى الصكوك القانونية الإقليمية والدولية القائمة، وخصوصا اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، التي تنص على احترام وحماية وإعمال حقوق جميع الأطفال دون أي تمييز أو تفريق؛

”وإذ نشير كذلك إلى التزام الدولة على النحو الواجب بوصفها الحامل الرئيسي للواء حماية حقوقنا وإعمالها؛

”وإذ ندرك أن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل قد دخلت حيز النفاذ في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وأن هذا العام ٢٠١٩ يمثل ذكرى مرور ٣٠ عاماً على وجودها؛

”وإذ نقر بأنه على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات يواجهها البلد تتطلب إلى العمل الجماعي من قبل الحكومة وغيرها من الجهات المعنية للتصدي لها؛

”وفي ضوء هذه الأمور، ومن أجل توفير الحماية والتنمية الكافيتين للأطفال في غامبيا، نطلب إلى حكومة غامبيا الالتزام بما يلي:

”أولاً، احترام وحماية وإعمال حقوق كل طفل في غامبيا، بغض النظر عن الخلفية أو الدين أو الأصل الإثني أو الإعاقة أو أي اعتبار أو وضع آخر؛

”ثانيا، جعل التعليم الأساسي والثانوي مجانيا تماما وإلزاميا ويتميز بالجودة ومتاحا ومتوفرا لجميع الأطفال؛

”ثالثا، فرض وتنفيذ جميع القوانين على النحو الملائم والفعلي لحماية الأطفال من جميع أشكال الإيذاء والعنف والاستغلال والأعمال الخطرة ومن الاتجار بهم؛

”رابعا، فرض وتنفيذ قانون الأطفال (تعديل) لعام ٢٠١٦ على النحو الملائم والفعلي، الذي يحظر زواج الأطفال، وقانون النساء (تعديل) لعام ٢٠١٥، الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو بتر الأعضاء التناسلية للإناث وغيرها من الممارسات الثقافية والتقليدية الضارة، والدأب على محاكمة منتهكي هذه القوانين؛

”خامسا، كسر ثقافة الصمت المحيط بالانتهاك والاستغلال الجنسيين للأطفال عن طريق الحوار الوطني والمجتمعي المفتوح واستخدام جميع القنوات المتاحة؛

”سادسا، تعزيز وإعمال حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، ومكافحة الوصم والتمييز ضدهم، وضمان إمكانية حصولهم على جميع أشكال الخدمات ودخولهم جميع المباني؛

”سابعا، ضمان حصول الأطفال على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية الودية والبعيدة عن الوصم؛

”ثامنا، إنشاء المرافق والأماكن الترفيهية للأطفال في جميع مناطق البلد إعمالا لحقوقهم في اللعب والنماء؛

”تاسعا، وضع آليات فعالة من أجل الحد من حوادث الطرق وإصابات الأطفال الناجمة عن حوادث الطرق؛

”عاشرا، العمل بشكل فعال على إنفاذ قانون مراقبة التبغ وتنفيذه عن طريق ضمان عدم مشاركة أي طفل في شراء التبغ أو غيره من المواد أو العقاقير غير المشروعة أو الضارة؛

”حادي عشر، كفالة إنفاذ القانون إذا انتُهك أي حق من حقوق الطفل في غامبيا.

”وأخيرا، نتعهد بمناصرة حصول كل طفل على كل حقوقه“.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أضم صوتي إلى أصوات زملائنا الآخرين في الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تجديد التزامنا الثابت بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وستواصل اليابان اتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة مجتمع أفضل وأكثر أمانا للأطفال.

يكتسي عام ٢٠١٩ أهمية إضافية لليابان: فهو يصادف الذكرى الخامسة والعشرين لتصديق اليابان على الاتفاقية والذكرى السنوية السبعين لشراكة اليابان مع اليونيسف. ففي تلك المناسبة الهامة، أعلنت اليابان التعهد بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، كما طلبت لجنة حقوق الطفل. كما انضممنا إلى ”التعهد العالمي: لكل طفل، كل حق“، بما يتماشى مع الحملة العالمية لليونيسف. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلى هذه المبادرات بغية تأكيد التزاماتها بتعزيز وحماية حقوق الطفل.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى التزامنا بالشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، التي أُعلنت مبدئياً في قمة ستوكهولم للحلول عام ٢٠١٨.

واتخذت اليابان منذ الانضمام إلى الشراكة، جنباً إلى جنب مع الشركاء من المجتمع المدني، خطوات ملموسة نحو صياغة خطة عمل وطنية لإنهاء العنف ضد الأطفال. وبما أن اليابان تقدر عاليا المشاركة الفعلية للأطفال، فقد دعونا أطفال اليابان للتعبير عن آرائهم على الإنترنت في إطار صياغتها. ونتيجة لذلك، أجاب عدد من الأطفال على الأسئلة المطروحة بشأن الانتهاك والاستغلال الجنسيين، والتسلط والعقاب البدني. وينبغي أخذ آرائهم الصريحة في الحسبان على النحو الواجب أثناء عملية صياغة خطة العمل.

ما فتئت اليابان تقود تعزيز أهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى عدم ترك أحد خلف الركب، ولا سيما الأطفال. ونعتقد أن الأطفال والشباب يؤدون دورا هاما في الدفع قدما بأهداف التنمية المستدامة. وفي اليابان، أقيمت سلسلة من المناسبات التذكارية إحياء للذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية بالتعاون مع اليونيسف، حيث سنحت لطلاب المدارس الإعدادية فرصة لمناقشة تحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين وأصحاب المشاريع الحرة. وتؤكد اليابان من جديد التزامها بإنشاء المجتمع الشامل والتشاركي الذي يمكن للجميع فيه الوصول إلى كامل إمكاناتهم.

واليابان عازمة على بذل كل جهد ممكن للمساعدة على تحقيق الغاية ١٦,٢ من أجل بناء عالم أفضل يمكن فيه لكل طفل أن ينمو في بيئة خالية من العنف وأن تكون لديه آمال وأحلام للمستقبل. ونود أن نفعل ذلك بالعمل الوثيق مع المجتمع المدني والتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى.

السيدة غونزاليث لوبيث (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): تعد اتفاقية حقوق الطفل أكثر المعاهدات الدولية تصديقا في العالم، ما يدل على الالتزام العالمي بحماية حقوق الطفل. وبناء على ذلك، أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا في تعزيز حقوق الأطفال والمراهقين وحمايتها وفقا لأحكام الاتفاقية. ويجب أن نحشد الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا وأن نكفل معرفة أطفالنا ومراهقينا لحقوقهم منذ سن مبكرة وأن يكونوا على وعي بها، ما سيجعلهم متأهبين في حالة انتهاك حقوقهم في ظروف معينة ومساعدتهم ليصبحوا بالغين مسؤولين ومتعاطفين ومتسامحين.

ويجب على بلداننا، بعد مرور ثلاثين عاما على اعتماد الجمعية العامة للاتفاقية، أن تجدد التزامنا بتنفيذ هذا الصك الدولي فضلا عن التفكير في التحديات الجديدة التي نواجهها في حماية حقوق الأطفال، مثل التسلط عبر الإنترنت، الذي يتعرض له العديد من الأطفال والمراهقين، والانتشار المثير للقلق لرسائل الكراهية الموجهة إلى شرائح معينة من السكان، والتي يمكن أن تؤذي الأطفال والمراهقين الذين ينتمون لهذه الفئات.

ويعد تعزيز حقوق الأطفال والمراهقين وحمايتها من أولويات حكومة السلفادور. وقد صدقنا على الاتفاقية في تموز/يوليه ١٩٩٠، واعتمدنا منذ ذلك الحين إصلاحات لتشريعاتنا الوطنية للامتثال للالتزامات الدولية ذات الصلة التي تكفل رفاه الأطفال والمراهقين. وأحرزنا تقدما هاما في تعزيز حقوق الأطفال وإعمالها، بيد أنني أود أن أتكلم في هذه المناسبة عن مشروع يركز على مرحلة الطفولة المبكرة.

يبلغ تعداد السكان في السلفادور ٦,٥ ملايين نسمة، يشكل الأطفال والمراهقون نسبة ٣١,٦ في المائة منهم، ما يعني أن عددهم يبلغ مليوني نسمة. ويمثل الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة ٤٧,٦ في المائة من مجموع عدد الأطفال في البلد، ولهذا تسعى حكومة السلفادور جاهدة، من خلال برنامج ناصر –

كريسر، إلى تعزيز النمو المتكامل للأطفال الصغار. ونعتقد أن من الضروري إيلاء الاهتمام الذي يحتاج إليه الطفل منذ الحمل حتى بلوغه سنواته الأولى لتشجيع الإنتاجية في المستقبل وبناء مجتمعات أكثر سلما وإنصافا. وسيسهم المشروع أيضا في تحقيق الهدف ٤,٢ من أهداف التنمية المستدامة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقد صدمت السلفادور لأعمال العنف الجنسي الأخيرة التي ارتكبها قاض في محكمة العدل العليا في السلفادور ضد فتاة لم تتجاوز العاشرة من عمرها. وصنف قرار الدائرة الجنائية الابتدائية الفعل على أنه جنحة وليس جريمة اعتداء جنسي، استنادا إلى المنطق القائل بأن الأفعال المشار إليها قد حدثت لفترة وجيزة في مكان عام، ودون عنف ودون تأكيد ما إذا كانت الضحية – وأكرر، التي لم تتجاوز ١٠ سنوات — قد عانت من تلك الأعمال. وتجاهل هذا القرار بشكل مجحف جميع حقوق الفتاة، ولا سيما واجب حماية حياة الأطفال وسلامتهم. وعدلت الجمعية التشريعية للسلفادور بناء على ذلك القانون الجنائي للإقرار بأن اللمس غير اللائق جريمة اعتداء جنسي يعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها ١٢ سنة.

ولذلك، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنطلب من جميع الدول الأعضاء أن تكفل استعراض أي حالة تنطوي على عنف ضد الفتيات أو الفتيان أو المراهقين ومعالجتها وحلها بما يتفق بشكل كامل مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل. ومن الضروري أن تعيد بلداننا النظر في تشريعاتها الجنائية الحالية مع إجراء الإصلاحات اللازمة لضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.

ونعتقد أن من الضروري مواصلة العمل بالتنسيق مع جميع الكيانات ذات الصلة من أجل تعزيز جميع حقوق الطفل والمراهقين وحمايتها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بالرغم من التقدم المحرز والملحوظ منذ بدء نفاذ اتفاقية حقوق الطفل. وأود أن أعرب عن امتناني للدعم الذي تقدمه اليونيسف وغيرها من المنظمات غير الحكومية الكائنة في السلفادور، والتي تعاونا معها على الامتثال الفعال لأحكام الاتفاقية.

وأخيرا، تؤكد السلفادور من جديد التزامها الراسخ بالعمل من أجل رفاه جميع الأطفال والمراهقين، ولا سيما الأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل الأطفال المهاجرين والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال المشردين داخليا وأطفال السكان الأصليين. ولا نريد لأي طفل أو مراهق أن يتخلف عن الركب.

السيد السعدي (اليمن): ونحن نحيي الذكرى الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، التي رسخت المسؤولية الوطنية والدولية تجاه حماية وصيانة حقوق الأطفال، تواصل حكومة بلادي جهودها الحثيثة في اتخاذ جملة من الإجراءات لمواءمة التشريعات الوطنية مع نصوص هذه الاتفاقية.

لكنه جراء انقلاب الميليشيات الحوثية المسلحة على تطلعات شعبنا اليمني في بناء دولته المدنية الحديثة التي تتحقق فيها العدالة والمساواة واحترام القانون والحكم الرشيد، أصبح الأطفال هم الحلقة الأضعف في المجتمع نتيجة هذا النزاع حيث يتعرض أكثر من اثني عشرة ملايين طفل لآثار الحرب التي شنتها تلك الميليشيات. كما يعاني أكثر من مليون طفل من سوء التغذية، وأكثر من ٤,٥ مليون طفل خارج نطاق التعليم الأساسي.

فقد قامت الميليشيات الحوثية المسلحة بتحويل مدارسهم إلى ثكنات للأغراض العسكرية وإجبار الأسر اليمنية على الزج بأطفالها إلى ساحات القتال في استغلال لأوضاعها المعيشية الصعبة، حيث جندت تلك الميليشيات أكثر من ٣٠ ٠٠٠ طفل وزجت بهم في ساحات القتال، كما قامت بتغيير المناهج الدراسية وغرس المفاهيم الطائفية والعقائدية في تلك المناطق التي تسيطر عليها تلك الميلشيات بما يخدم الفكر المتطرف وغسل أدمغة الأطفال بمفاهيم متطرفة تشكّل خطرا على مستقبلهم

دون مراعاة لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين ذات الصلة بحقوق الأطفال. كما أصبح الأطفال ضحية مباشرة للألغام التي تزرعها الميلشيات بشكل عشوائي وأدت إلى مقتل وإصابة حوالي ٨٠٠ طفل وإصابة المئات من الأطفال بعاهات مستدامة.

تبذل الحكومة اليمنية جهودا كبيرة لحماية وصون حقوق الأطفال من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات اللازمة لتحسين أوضاعهم ورفع معاناتهم، برغم كل الصعوبات التي تمر بها اليمن. فقد وقّعت الحكومة اليمنية مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ على خطة العمل لمنع استخدام وتجنيد الأطفال في النزاع المسلح وكذلك التوقيع على خارطة الطريق لتنفيذ هذه الخطة بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الانضمام إلى إعلان المدارس الآمنة في عام ٢٠١٧. كما تعمل حكومة بلادي على اتخاذ كل التدابير لإعادة تأهيل وإدماج الأطفال المتأثرين بالحرب، بدعم من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وتسليمهم إلى أسرهم. عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولا تزال تلك الجهود تحتاج إلى دعم ومواصلة المجتمع الدولي للحد من آثار الصراع على الأطفال.

وعلى صعيد عمالة الأطفال، فقد أعدت الحكومة اليمنية خطة وطنية للحد من هذه الظاهرة، بالتنسيق مع شركائنا الدوليين، بهدف وضع التدابير اللازمة للحد منها، بما في ذلك تعديل تشريعات العمل والتوسع في التعليم وبرامج سحب الأطفال من سوق العمل وتوفير الرعاية والحماية للأطفال، بالإضافة إلى دعم برامج إعادة تأهيل الأطفال المجندين وإعادة الأطفال إلى المدارس.

وتؤكد الحكومة اليمنية التزامها الكامل بالاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الخاصة بحقوق الأطفال وحمايتهم من الأخطار وتعمل مع الشركاء على معالجة الأضرار النفسية والاجتماعية التي لحقت بالأطفال عبر تنفيذ ودعم البرامج والمشاريع اللازمة لإعادة تأهيلهم وتخفيف الأضرار الناتجة عن تجنيدهم وسوء معاملتهم من قبل الميليشيات الحوثية.

ختاما، تؤكد الحكومة اليمنية على مواصلة سعيها من خلال اتخاذ كافة السبل لحماية حقوق الأطفال وتوفير البيئة اللازمة لإعدادهم إعداداً كاملاً وتربيتهم بروح المثل العليا وبروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء، وخلق مناخ أفضل للأطفال.

السيد بالي (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): في هذا اليوم التذكاري للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، أفكر أولاً وقبل كل شيء في جميع هؤلاء الملايين من الأطفال الذين يقعون ضحايا لممارسات ضارة برفاههم وكرامتهم ونموهم ونماءهم الطبيعي، ولا سيما العادات والممارسات التي تؤذي رفاههم وصحتهم، بل وحتى حياتهم. باختصار، إنني أفكر في جميع هؤلاء الأطفال الذين سُرقت منهم طفولتهم.

فبعد مرور ٣٠ عاما على اعتماد هذه الاتفاقية التاريخية التي توفر الأساس للمعايير القانونية الدولية التي تكفل رفاه الطفل، تتاح لنا الفرصة لتقييم التقدم المحرز في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وفضلا عن ذلك، لدينا فرصة لإجراء دراسة وافية للعقبات المتبقية أمام تنفيذ الاتفاقية، والتي كثيرا ما تنشأ نتيجة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العديدة المستمرة التي تمنع الأطفال من التمتع الكامل بجميع حقوقهم.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي انضمت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى الاتفاقية وإلى البروتوكولين الملحقين بها بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال، قد جعلت من حقوق الطفل وحمايته جزءا هاما للغاية من سياستها الاجتماعية. ووضعنا في هذا الصدد مجموعة جديرة بالإعجاب من القوانين بشأن حماية وتعزيز حقوق الطفل، بما في ذلك الحكم الوارد في قانون العمل

لدينا الذي يحدد السن الدنيا لعمالة الأطفال وقانوننا لحماية الطفل وقانوننا المنشئ لنظام الأسرة والتعليم الخاص. وأنشأنا أيضا آلية تنسيق لحماية الطفل وأعددنا إطار عمل استراتيجيا لتعزيز النظام الوطني لحماية الطفل. وفي هذا السياق، تعمل الحكومة أيضا على تحسين خدمات العمل الاجتماعي من أجل حماية الأطفال في إطار سياستنا الوطنية للعمل الاجتماعي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعلى نحو أكثر تحديداً هدف هذا الشهر، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ألا وهو الهدف ٦ الذي يرمي إلى ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة. وللأسف، لا بد من الاعتراف بأن آلاف الأطفال يموتون كل يوم من أمراض يمكن الوقاية منها بسهولة نتيجة لسوء ظروف الصرف الصحي والنظافة الصحية. ولذلك، ينبغي أن نبذل المزيد من الجهود على الصعيدين الفردي والجماعي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتجديد التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الطفل.

وتحقيقا لهذه الغاية، تنادي حكومة بلدي ببناء شراكة أكثر فعالية وتنسيقا صوب التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية والنهوض برفاه الطفل. ويقتضي هذا المسعى بطبيعة الحال التزام المجتمع الدولي والدول والأسرة ذاتها بمسؤولياتها، لأنها يُنظر إليها بحق بوصفها الأساس الطبيعي للمجتمع. بيد أن الأطفال أيضا يشاطروننا المسؤولية، لأنهم ليسوا أفرادا في عزلة بل أفرادا في المجتمع عليهم التزامات تجاه أسرهم ومجتمعهم. وتقوم الإجراءات التي تتخذها حكومة بلدي لصالح الأطفال على هذا المنظور، وهو ما ينعكس أيضا في الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، الذي تلتزم جمهورية الكونغو به.

السيدة فيفيس بالمانيا (أندورا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لنا للإعراب عن آرائنا بشأن موضوع هام جدا، هو الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩.

تؤيد أندورا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/74/PV.32) ويشرفها أن تدلي بهذا البيان بصفتها الوطنية.

نود أن ننوه بالرؤية التي أدت إلى صياغة نص الاتفاقية، قبل ٣٠ عاما، والتي لا تزال أداة أساسية لحماية حقوق الطفل. وهي تتناول التحديات الجديدة وترشدنا في طريق المضي قدماً، ولكنها أيضاً تعطينا الأمل في حماية الأطفال في إطار ظروف آمنة وسليمة. وإننا نريد تصور مستقبل تُحترم فيه حقوق جميع الأطفال.

يوم أمس، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كما في كل مكان آخر من العالم، ارتدى أبناء شعب أندورا ملابس زرقاء – وهي بادرة تبين التزامنا بتنفيذ مواد الاتفاقية والتزام المؤسسات والمجتمع المدني، النشط بشكل خاص، بتهيئة الإطار المعياري والتشريعي الدينامي الذي أدى إلى اعتماد قانون حقوق الطفل والمراهق في بلدي لعام ٢٠١٩. ويكفل هذا القانون مبدأ التنسيق بين الإدارات العامة وكيانات المواطنين والأسر في حماية الأطفال، وذلك بمشاركة الأطفال والمراهقين، وفقا للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. وفي هذا الصدد، ينص القانون على إنشاء لجنة وطنية للأطفال والمراهقين، وهي هيئة ستكفل المشاركة الاجتماعية الفعالة وتوفّر إطارا ديمقراطيا وتمثيليا حقيقيا لزيادة مشاركتهم المباشرة في الحياة العامة في صياغة القرارات التي تُتخذ على الصعيدين الوطني والإقليمي والتي تؤثر عليهم.

كما أن الأطفال هم أيضا جهات فاعلة في هذا المسعى. وتنص الاتفاقية على وجه التحديد على أن للأطفال حقوقا، تشمل الحق في التعبير عن أنفسهم والاستماع إليهم. ومن الواضح أن ثمة دورا للتعليم النظامي في هذا الصدد، ولكن المؤسسات أيضا أنشأت أماكن لمشاركة الأطفال – كالمجالس

المحلية والمجالس البرلمانية واللجان الوطنية. وفي أندورا، سنعقد قريبا دورة للحكومة ستشهد مشاركة للأطفال.

وكما شهدنا أمس، فإن عالمنا يزداد ثراء حينما نستمع لأطفالنا. وتتضمن العناصر الرئيسية التي يجب أن نُعلّمها التكامل والتحدّث والحوار والوساطة.

وتشير عبارة ”عدم ترك أحد خلف الركب“ بوضوح شديد إلى ما يجب عمله. وقد أدت النتائج التي حققتها الاتفاقية إلى إيجاد عالم أكثر إدراكاً بكثير لاحتياجات الأطفال وحقوقهم. والدليل على ذلك هو التقدم التشريعي المحرز في مجال تحسين إمكانية الحصول على خدمات الصحة والغذاء والتعليم. ولكن بالإضافة إلى تحقيق تلك الأهداف العالمية، هناك تحديات أخرى يتعين التصدي لها، ولا سيما الثغرات الناجمة عن تكنولوجيا الاتصالات وتغير المناخ والتهميش في حالات الهجرة. ويجب أن نبذل معا جهودا وأن نتحمل مسؤولياتنا في هذا الصدد من أجل حماية الأطفال من الإيذاء.

وتود أندورا أن تثني على عمل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح – وهو مكتب تساهم أندورا فيه بانتظام – في إعادة إدماج هؤلاء الأطفال.

كما نود أن ننوه بعمل الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال، التي أقنعتنا بفوائد تعليم الأطفال في بيئة منفتحة وتشاركية وخالية من العنف.

ونعرب أيضا عن تقديرنا لتوجيهات اليونيسف، بوصفها وكالة من وكالات الأمم المتحدة، وبقدرتها على العمل في الميدان، فضلا عن قدرتها على الدعوة لتوعيتنا بما علينا من مسؤوليات عديدة. وتعمل أندورا بشكل وثيق مع اليونيسف لنماء الأطفال من أجل تعزيز القيم المشتركة لمؤسساتنا. وأود أن أسلط الضوء على الحق في الترفيه بوصفه حقا أساسيا وجزءا لا يتجزأ من التنمية الملائمة للطفل، وهو حق حرم منه الأطفال الذين يقعون ضحايا للنزاعات المسلحة.

ويجب أن تضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مستقبلا للأطفال، وتقع على عاتقنا مسؤولية تحقيق ذلك.

وفي الختام، أكرر الرسالة التي وجهها رئيس الجمعية العامة من أجل توفير التعليم للجميع. فتزويد الأطفال والشباب بالحيز التربوي من أجل تنميتهم هو بلا شك أولوية من أولويات بلدنا. ولذلك فإننا نؤيد جميع مبادرات الجمعية العامة التي تجعل التعليم محور النقاش والعمل على الصعيد الدولي، على النحو المبين في الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا إذ نجتمع للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، تتبادر إلى أذهاننا كلمات الأمين العام السابق كوفي عنان عندما قال:

> ”لا توجد ثقة أكثر قدسية من الثقة التي يضعها العالم في الأطفال. ولا يوجد واجب أهم من ضمان احترام حقوقهم، وحماية رفاههم، وخلو حياتهم من الخوف والعوز، وإمكانية أن يترعرعوا في سلام“.

واليوم، نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بهذا الواجب المقدس خلال احتفالنا بأكثر معاهدة لحقوق الإنسان جرى التصديق عليها على نطاق واسع في التاريخ.

وقد قامت أيرلندا، إلى جانب أكثر من ٨٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بتجديد التزامها مؤخرا بالتنفيذ الكامل للاتفاقية من خلال التوقيع على التعهد العالمي ”لكل طفل، كل حق“. كما تفخر أيرلندا، إلى جانب جزر مارشال، بتقديم التعهد بإشراك الشباب وعموم الجمهور في العمل المناخي (تعهد كوون غيش)، وذلك خلال مؤتمر قمة الشباب المعني بالمناخ، المعقود في أيلول/سبتمبر، داعية الحكومات إلى إشراك الشباب في وضع السياسات المناخية. وقد وقعت أكثر من ٥٠ دولة من الدول الأعضاء على تعهد كوون غيش، وهو يرمز إلى

روح اتفاقية حقوق الطفل في التسليم بالواجب الذي يدين به هذا الجيل للجيل المقبل، فضلا عن الحاجة إلى عدم تهميش صوت الأطفال والاستماع إليه، فهو صوت الضمير.

إن أيرلندا بلد رائد في مجال مشاركة الأطفال والشباب في عمليات صنع القرار الحكومية. ففي الأسبوع الماضي، انعقدت جمعية الشباب في أيرلندا بشأن العمل المناخي في برلماننا الوطني، وسيصوت برلمان الشباب هذا الأسبوع على الإجراءات المتعلقة بالمناخ، مما سينتج عنه برنامج عمل مستدام بين الشباب والحكومة. كما تقوم الحكومة الأيرلندية بإنشاء مجلس وطني مخصص للشباب معني بالعمل المناخي والعدالة المناخية.

وفي حين نحتفل عن جدارة بما أُحرز من تقدم مجد بفضل الاتفاقية في تغيير حياة الأطفال على مدى السنوات الثلاثين الماضية، فإن اليوم يشكل أيضا لحظة لتقييم مدى تغير العالم ومدى اختلاف تجارب الأطفال في العالم مقارنة بثلاثين عاما مضت. فالآثار المترتبة على أزمة المناخ تهدد بتعريض أبسط الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل للخطر، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في التمتع ببيئة صحية. ويفرض ظهور التكنولوجيات الرقمية مخاطر جديدة على حقوق الأطفال لم تكن متوقعة في عام ١٩٨٩.

وعلى الرغم من أن تنفيذ الاتفاقية لا يزال بالتالي أمرا أساسيا، يجب أن نكفل استمرار تطور الإطار الدولي لحماية حقوق الأطفال وتعزيزها من أجل مواكبة العالم المتغير باستمرار.

وعلى نحو ما كتب طالب أيرلندي في قصيدة ”آمنة في أيدينا“ التي حصلت على جائزة،

”ولكنني مجرد طفل،

ينتظر أن يرى ما يحمله المستقبل.

وهو مثل مادة لدائنية، يتغير شكله.

ونحن وحدنا من نتحكم في كيفية تشكيله“.

السيدة ترياثي (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد قطعنا وعدا لأطفال العالم قبل ثلاثين عاما. وكانت اتفاقية حقوق الطفل إنجازا هاما من نواح عديدة. فللمرة الأولى، تم التسليم بأن الأطفال لديهم نفس حقوق الإنسان التي يتمتع بها البالغون، فضلا عن الحقوق المحددة التي تمنحهم مركزا خاصا باعتبارهم معالين. إن الطفولة فترة مميزة. ويجب تنشئة الأطفال بحيث يزدهرون في جو من الكرامة. وتقر الاتفاقية بحق الأطفال في التعليم، والصحة، والتغذية، والمياه النظيفة، والمرافق الصحية، والسلامة في ديارهم وخارجها.

وقد أوجد التصديق شبه العالمي على الاتفاقية زخما لم يسبق له مثيل. وقد أدرجت المبادئ التوجيهية للاتفاقية، مثل عدم التمييز، والحق في الحماية، والعمل بما يخدم مصالح الطفل الفضلى، في القوانين والسياسات في العديد من البلدان. ونحن متفائلون إزاء الإنجازات الكبيرة التي شهدناها خلال العقود الثلاثة الماضية في مجال حقوق الطفل. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الصعيد العالمي، ونسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية انخفاضا كبيرا. وهناك المزيد من الأطفال الآن يلتحقون بالمدارس ويحصلون على الرعاية الصحية والأدوية واللقاحات.

ومع ذلك فثمة تحديات كبيرة لا تزال قائمة. فالأطفال يشكلون أكثر من نصف أفقر سكان العالم. وتهدد الآثار المدمرة لتغير المناخ آفاقهم المستقبلية. ويتضرر الأطفال بشكل غير متناسب من الإرهاب والنزاعات المسلحة. وقد تضاعف عدد الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر على مدى عقد من الزمن. فيتم الاتجار بهم لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري، أو لتجنيدهم.

ويمكن إعلان الحقوق وصياغة السياسات. بيد أنه ما لم يتم تحسين الظروف المعيشية للأطفال، إلى جانب تعزيز الأسر والمجتمعات المحلية التي ينتمون إليها، فستذهب جهودنا سدى.

ويؤدي التنفيذ الكامل والفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دورا بالغ الأهمية في إعمال حق كل طفل في الحياة الآمنة والكريمة التي وعدت بها الاتفاقية.

وفي المستقبل، ينشأ أحد التحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاقية في سياق حقوق الطفل في الفضاء الإلكتروني. فتعرض الأطفال للبيئة الرقمية يعيد تشكيل طفولتهم من خلال إيجاد فرص ومخاطر غير مسبوقة. ويؤثر التعرض للفضاء الإلكتروني على إدراك الأطفال وسلوكهم، وكذلك صحتهم البدنية والعقلية. ويتعين علينا أن نحمي الأطفال من التعرض لمحتوى غير مناسب ومن تسلط الأقران، والحفاظ على خصوصيتهم في الفضاء الإلكتروني. ونحتاج إلى اتخاذ تدابير من قبيل تعزيز مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك تعزيز فهم الأطفال والقائمين على رعايتهم للبيئة الرقمية، ووضع أطر أقوى لضبط المحتوى.

ويكتسي التشاور مع الأطفال ومراعاة خبراتهم الفريدة أهمية في وضع تدابير فعالة في هذا السياق. كما يدعو الطابع عبر الوطني السريع التطور لهذه التحديات الاجتماعية – التكنولوجية إلى حفز التعاون الدولي. ولا تزال القواعد والمعايير التي حددتها اتفاقية حقوق الطفل هي أساس المداولات والإجراءات المتخذة في هذا السياق.

والهند من أوائل الدول الموقعة على الاتفاقية واثنين من بروتوكولاتها الاختيارية. ولا تزال الهند، إذ نحتفل بمرور ٣٠ عاما على اعتماد الاتفاقية، ونظرا لأنها موطن لما يقرب من ٤٧٢ مليون طفل، ملتزمة التزاما راسخا بحق كل طفل في عيش حياة كريمة، وفي السلامة والرعاية، وكذلك الحق في الحماية من التمييز والاستغلال، فضلا عن الهجران المعنوي والمادي، والحق في الحصول على فرص متساوية من أجل بناء المستقبل الذي يستحقه كل طفل.

السيد راتراي (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد التزم المجتمع العالمي، في عام ١٩٨٩، بمعيار دولي لمعاملة الأطفال بغية حماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية باعتماد اتفاقية حقوق الطفل. ويسر جامايكا أن تشارك المجتمع الدولي، بعد ثلاثة عقود من ذلك، الاحتفال بهذا الإنجاز الذي حول النهج المتبع في حماية حقوق الطفل. وتظل الاتفاقية إضافة أساسية وجديرة بالثناء إلى مجموعة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. فقد جعلت الاتفاقية، من بين أمور أخرى، مبدأ مصلحة الطفل الفضلى مفهوما لا غنى عنه بات الآن الاعتبار الشامل عند معالجة المسائل المتصلة بالأطفال.

وقد صدقت جامايكا على الاتفاقية في عام ١٩٩١ واتخذت منذ ذلك الحين تدابير للوفاء بالتزاماتنا الدولية بتوفير وحماية وتعزيز رفاه أطفالنا على نحو كاف. إننا ندرك أن أطفالنا هم مستقبل أمتنا وأن كل تجربة يمر بها الطفل أو الطفلة خلال نموهما تؤثر على مستقبل بلدنا. وببساطة، فإن مستقبل جامايكا في أيدي أطفال اليوم. وبالتالي، فإن المهمة الموكلة إلينا كأمة هي الاستثمار في رعاية أطفالنا وحمايتهم الآن.

وتمثل خطة جامايكا للتنمية الوطنية، رؤية عام ٢٠٣٠، وعدا لأطفالنا. إنه وعد يجب علينا جميعا أن نفي به، لأننا جميعا نتقاسم المسؤولية عن ضمان نموهم وتطورهم. وتواصل جامايكا، مع التقدير الكامل لأهمية رعاية وحماية أطفالنا، تعزيز برامجها وسياساتها وقوانينها المحلية، فضلا عن جهودها الرامية إلى تحسين الشراكات المتعددة الأطراف والثنائية الموجهة نحو تنفيذ أحكام الاتفاقية.

وقد أصبحت جامايكا طرفا في اتفاقية لاهاي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال في ١ أيار/مايو ٢٠١٧. وتركز اتفاقية لاهاي على حماية الأطفال من الآثار الضارة المترتبة عن النقل أو الاحتجاز غير المشروع من مكان إقامتهم المعتاد. وقد عُدل قانون بلدي بشأن الأطفال (الوصاية والحضانة) لتنفيذ أحكام اتفاقية لاهاي. إننا حاليا في شراكة مع ثمانية بلدان أخرى في إطار اتفاقية لاهاي لتعزيز حماية أطفالنا، والعمل جار لزيادة هذا العدد من أجل توسيع نطاق تعاوننا.

وقد عُدِّل قانوننا بشأن رعاية الطفل وحمايته، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، لزيادة مدة السجن من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة بالنسبة للأفراد الذين يشاركون في الاتجار بالأطفال. وكذلك سنت جامايكا قانون عدم اللجوء إلى القضاء في قضايا الأطفال لعام ٢٠١٨ للتعامل مع الأطفال والشباب الذين يقعون تحت طائلة القانون. وسيساعد ذلك في معاملة هؤلاء الأفراد بكرامة وإنصاف، مع غرس قيم إيجابية فيهم.

السيد تين – باو (غيانا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد غيانا البيان الذي أُدلي به باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/74/PV.32). ونود أن ندلي بالبيان التالي بصفتنا الوطنية.

ونشارك المجتمع الدولي في الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. فالاتفاقية، التي تمثل أكثر معاهدات حقوق الإنسان قبولا على الصعيد العالمي، تجسد تطلعات المجتمع الدولي إلى رفاه الأطفال وقد غيرت الطريقة التي ينظر بها إلى الأطفال ويعاملون بها. إنها تمنحهم حقوقا قانونية متميزة، وقبولها غير المسبوق دليل على التزام عالمي واسع النطاق بالنهوض بحقوق الطفل. وكذلك تجسد الاتفاقية توافقا عالميا في الآراء بشأن دور الأسر والمجتمعات والدولة في حماية الأطفال ورعايتهم.

ويجسد تصديق غيانا على الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين، بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، التزامنا القوي بحماية أطفالنا من الاستغلال الاقتصادي والجنسي والعنف وغيره من أشكال الانتهاكات وبالنهوض بحقوقهم في التعليم والرعاية الصحية وفي مستوى معيشي لائق، فضلا عن حقوقهم في الاسم والجنسية وفي الإصغاء إليهم وفي أن يعاملوا معاملة منصفة في جميع الظروف. وبالإضافة إلى النص على الاتفاقية في دستورنا، اعتُمدت في غيانا العديد من القوانين التي تتعلق بالطفل، بما في ذلك قانون وكالة رعاية الطفل وحمايته وقانون حماية الطفل وقانون قضاء الأحداث.

وبموجب دستور بلدي، فإن مصلحة الطفل الفضلى هي الاعتبار الأول في جميع المسائل المتعلقة بالأطفال. وما فتئت وكالة رعاية الطفل وحمايته في غيانا تعقد دورات لبناء القدرات مع الوالدين مع إشراك شركاء مجتمعيين هامين، إدراكا منها بأن الحياة الأسرية السليمة توفر أفضل بيئة لنمو الطفل. وكذلك وضعت غيانا سياسة وطنية للرعاية البديلة للأطفال تركز على إلغاء إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية من خلال تعزيز الرعاية الأسرية. والهدف من ذلك هو التقليل إلى أدنى حد من الحاجة إلى حصول الأطفال على الرعاية خارج المنزل عن طريق توفير الدعم اللازم للوالدين. وقد أنشئ مؤخرا مركز لرعاية الطفل والأسرة للأسر الضعيفة من أجل منع الانفصال غير الضروري للأسر.

وعلى الرغم من المكاسب السابقة الذكر المثيرة للإعجاب التي حققناها في حماية حقوق الأطفال في غيانا، لا تزال هناك تحديات. ولا يزال هناك عدد كبير جدا من حالات الاعتداء على الأطفال وإهمالهم، وتعاني الوكالات التي أنشئت لحماية حقوق الأطفال من نقص في الموارد ويواجه الأطفال اليوم تهديدات جديدة مثل التسلط عبر الإنترنت.

ويتيح لنا الاحتفال باعتماد اتفاقية حقوق الطفل فرصة لتجديد التزامنا بضمان الحماية الكاملة لحقوق الأطفال في كل مكان.

السيدة أبراهام (ترينيداد وتوباغو) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، تؤيد ترينيداد وتوباغو البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لغرينادا باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/74/PV.32).

ويشرفنا جدا أن نشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام إحياء لذكرى اعتماد اتفاقية حقوق الطفل قبل ٣٠ عاما، وأن نحتفل بالتقدم المحرز حتى الآن في النهوض بحقوق الطفل.

وتود ترينيداد وتوباغو أن تعيد تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل لحقوق الأطفال وحمايتها، بما في ذلك جميع جوانب

صحتهم ورفاههم وتطورهم التعليمي وأمنهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وتوفر الاتفاقية الإطار الاستراتيجي الشامل لجهود حكومة ترينيداد وتوباغو الرامية إلى حماية وضمان حقوق الطفل، وقد أُدرج العديد من موادها في تشريعاتنا المحلية.

وكذلك فإن التدابير المتخذة في مجال السياسات والبرامج في ترينيداد وتوباغو تستنير بالاتفاقية والتشريعات المحلية الداعمة. وقد أعد، في هذا الصدد، مشروع سياسة وطنية معنية بالطفل – وهو الأول من نوعه في ترينيداد وتوباغو. وهو يوفر إطارا عاما لرعاية الأطفال وحمايتهم ونمائهم في ترينيداد وتوباغو، ويقدم توجيهات طويلة الأجل لدعم التشريعات والتدخلات والهياكل الأساسية المناسبة التي من شأنها أن تزيد من حماية حقوق كل طفل.

إن وضع الأطفال ورفاههم يشيان بالكثير عن القيم ونوعية الحياة في أي مجتمع. ولذلك يلزم التركيز على المصالح المحددة للأطفال بوصفهم فئة اجتماعية متميزة، مع الاعتراف بقدراتهم الفطرية وترابطهم واحتياجاتهم الإنمائية وأدوارهم الحالية والمقبلة كعناصر اجتماعية نشطة. إن أهمية حقوق الطفل ورفاهه على الصعيد الوطني لا تترسخ في دستور جمهوريتنا فحسب، بل إنها موجودة كذلك في رؤيتنا الوطنية لعام ٢٠٣٠، التي تستند إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقد نفذت ترينيداد وتوباغو، في ٢٠١٨، البرنامج الثاني لسفراء حقوق الطفل بالتعاون مع اليونيسف. وقد سعى البرنامج إلى توفير منبر تتاح فيه الفرصة للأطفال بأن يكونوا سفراء لحقوقهم ومسؤولياتهم وللتحدث بشأن المسائل التي تؤثر عليهم. كما يتم تمكين هؤلاء السفراء كذلك لتثقيف أقرانهم بشأن حقوق الطفل.

كما شرعت ترينيداد وتوباغو في مبادرات تهدف إلى زيادة الوعي حول إساءة معاملة الأطفال من أجل توعية الجمهور باستراتيجيات منع هذه الظاهرة والحد منها في ترينيداد وتوباغو. هذه المبادرات، الساعية أيضا إلى تثقيف البالغين والأطفال بشأن اتفاقية حقوق الطفل، يتم تنفيذها بالتعاون مع اليونيسف وهيئة الطفل في ترينيداد وتوباغو ومنظمات غير حكومية ومنظمات دينية وغيرها من الأطراف المعنية.

في الختام، ترغب ترينيداد وتوباغو في تجديد التزامها تجاه الأطفال بالموافقة على مستقبل لا يتخلف فيه طفل عن الركب، وتتطلع إلى مواصلة التعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، وذلك من أجل مواصلة تعزيز سياساتنا وتشريعاتنا الوطنية المعنية بحقوق الطفل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. سنواصل الجزء العام بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في قاعة مجلس الوصاية لسماع المتكلمين الباقين.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.